مسودة تقرير

مقدم إلى

المؤتمر السنوي التاسع

فلسطين ما بعد رؤية ترامب

ما العمل؟

إعداد

لجنة السياسات في مركز مسارات

11-12 نيسان/أبريل 2020

المحتويات

ملخص تنفيذي	3
مقدمة	8
القسم الأول: صفقة ترامب-نتنياهو .. سيناريو "إسرائيل الكبرى"	11
القسم الثاني: الموقف الفلسطيني	22
القسم الثالث: تعاطى إسرائيل مع الرؤية	29
القسم الرابع: المواقف العربية والإقليمية والدولية	32
القسم الخامس: الحامل الوطني .. من وكيف؟	35
القسم السادس: ما العمل؟ • أولا: منظمة التحرير • ثانيا: إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها • ثالثا: الإستراتيجية السياسية والنضالية	39
خاتمة: آليات مباشرة	52

ملخص تنفيذي

إن صفقة ترامب–نتنياهو ليست خطة سلام، ولا مطروحة للتفاوض، وإنما مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال استكمال فرض حقائق على الأرض تجعل الحل الإسرائيلي الوحيد المطروح والممكن عمليا.

وتعتبر رؤية ترامب تغييرا نوعيا خطيرا ينقل السياسة الأميركية من موقف الدعم والانحياز لإسرائيل إلى موقف الشراكة الكاملة مع اليمين الإسرائيلي المتطرف، ودعم القوى الأكثر تطرفا والعدوانية والتوسعية والعنصرية. وهي لا تشكل خطرا على القضية الفلسطينية فحسب، وإنما على العالم كله من خلال تجاوزها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومحاولة الانقلاب على القواعد والأنظمة الحاكمة للنظام الدولي السائد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

تأسيسًا على ما سبق، لا بد من بلورة جبهة فلسطينية عربية إسلامية دولية لإسقاطها، تنطلق من أن القضية الفلسطينية قضية عادلة وتحرر وطني ولشعب تحت استعمار استيطاني عنصري يحكم سيطرته بأنظمة متعددة، مثل التطهير العرقي والاحتلال العسكري والتوسع الاستيطاني ومنظومة القوانين والممارسات العنصرية.

إن السياسة الفلسطينية المعتمدة لا ترقى إلى مستوى مجابهة المخاطر والتحديات التي تهدد القضية الفلسطينية، خصوصا بعد الشروع في تنفيذ رؤية ترامب، حتى قبل إعلانها رسميا. فهي لا تزال تراهن على إمكانية استئناف المفاوضات الثنائية في حالة توفر "شريك" إسرائيلي، أو في إطار مؤتمر دولي برعاية دولية متعددة، أو برعاية اللجنة الرباعية الدولية، وتجمع ما بين استمرار التمسك بالتزامات أوسلو والتهديد اللفظي بوقفها، واستخدام سياسات مثل وقف الاتصالات السياسية مع الإدارة الأميركية، والانفكاك عن الاحتلال اقتصاديا، والمقاومة الشعبية، كتكتيكات تستهدف العودة إلى مسار المفاوضات وإحياء عملية السلام التي ماتت منذ زمن بعيد، قبل مجيء ترامب إلى البيت الأبيض، ما يوجب اعتماد مسار جديد مختلف كليا، عن طريق إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وفي سياق بلورة رؤية شاملة تنبثق عنها إستراتيجية سياسية نضالية متعددة الأبعاد والمستويات، وتحتاج إلى إرادة قوية لتجسيدها.

لا بد من وضع الرئيس والقيادة والقوى، خصوصا "فتح" و"حماس"، أمام مسؤولياتهم بتوفير مستلزمات الصمود والتصدي للتحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، وتوظيف الفرص المتاحة لإحداث انعطافة في المسار الإستراتيجي الفلسطيني، كونهم ما زالوا في موقع المسؤولية والاستحواذ على المؤسسات الشرعية، ولكن دون التعويل عليهم، بل العمل الدؤوب للمساهمة في الوقت ذاته بتوفير بيئة وبنية تساعدان على استنهاض قدرات الشعب الفلسطيني، وإطلاق طاقاته المتاحة والكامنة، حتى يستطيع فرض إرادته ومصالحه بالتغيير؛ وذلك من خلال تنظيم تحركات وفعاليات متعددة في الوطن والشتات لتوفير دينامية ضاغطة ومتصاعدة باتجاه فرض التغيير وتحقيق ما يلي:

- المشاركة في عملية صنع القرار وبناء مؤسسات وطنية موحدة وفاعلة، بعيدة عن الهيمنة والتفرد والإقصاء والفساد والتكفير والتخوين، وقادرة على أداء المطلوب منها.

- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة تجمعاته داخل الوطن وخارجه، وبحيث تضم مختلف ألوان الطيف الفكري والسياسي والاجتماعي على أسس وطنية ومشاركة حقيقية وديمقراطية توافقية، وبحيث تتم إعادة النظر بعدد أعضاء المجلس الوطني وكيفية اختيارهم، بما يراعي أن يصبح مجلسا رشيقا قليل العدد، على أن يتم الاحتكام للشعب في اختيار ممثليه عبر صناديق الاقتراع حيثما كان ذلك ممكنا، واعتماد معايير موضوعية للتوافق على الأعضاء حيثما يتعذر إجراء الانتخابات.

- إنهاء الانقسام وإعادة توحيد مؤسسات السلطة المدنية والأمنية على أساس رؤية وطنية تهدف إلى تغيير السلطة، من حيث شكلها وطبيعتها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، انطلاقا من استعادة إطار الصراع التحرري من الاحتلال والاستيطان، والتحلل من اتفاق أوسلو وملحقاته، وبحيث تخدم البرنامج الوطني وتكون أداة من أدوات المنظمة. وهو ما يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بحيث تكون حرة ونزيهة وتحترم نتائجها، بعد إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة،

والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية، أو إعادة إنتاج الهيمنة والاقصاء.

- تعزيز العلاقات مع الشعوب وقوى التحرر والمجتمع المدني في الدول العربية والأجنبية، ودعمها في قضاياها الخاصة بالتحرر والسيادة والديمقراطية والعدالة والمساواة، وبحيث تبنى العلاقات على أساس مدى دعمها وتأييدها للحقوق الفلسطينية، دون الانحياز لمحور معين، استنادا إلى عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي وقدرتها على استقطاب الدعم من مختلف الأطراف.

توجد إمكانية كبيرة لإحباط الرؤية الأميركية–الإسرائيلية لأنها متطرفة جدًا، وأكبر من الإمكانية على استيعابها وتمريرها، لذلك لوحظت المعارضة الدولية الواسعة لها، حتى ضمن أوساط صهيونية لم تعرف باعتدالها، لكنها تحذر من عواقب هذه الرؤية على إسرائيل على المديين المتوسط والبعيد.

يضاف إلى ذلك أن المنطقة والعالم في حالة تغير مستمر ومتسارع، بحيث يسير النظام الدولي بسرعة نحو عالم متعدد الأقطاب، تحتل فيه الصين مكانة مرموقة تنافس فيها الولايات المتحدة.

كما أن المنطقة لم تعد مزرعة أميركية إسرائيلية، وانما تتصارع وتتنافس فيها قوى ومحاور متعددة، ما يفتح آفاقًا رحبة أمام الكفاح لإحباط المخططات التآمرية ضد القضية الفلسطينية.

إن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية ضرورة وليست مجرد خيار من الخيارات، وهي بحاجة إلى اعتماد الشراكة بين مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي بعيدا عن جميع أشكال التفرد والهيمنة والاقصاء والتكفير والتخوين، بحيث يكف الرئيس و"فتح" عن الهيمنة على منظمة التحرير والسلطة في الضفة الغربية، وتكف "حماس" عن السيطرة الانفرادية على قطاع غزة.

في المقابل، تتحمل الفصائل السياسية الأخرى، وبخاصة اليسار، قسطا من المسؤولية عن الوضع القائم بسبب عدم طرح تصورات تقدم بديلا شاملا في النظرية والممارسة، والاكتفاء بتسجيل المواقف للتاريخ، مما أفقد هذه القوى القدرة على لعب دور ريادي في بناء تيار ثالث

يؤمن بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة على أساس برنامج وطني موحد، وقادر على فرض معادلة جديدة لقواعد اللعبة القائمة على الهيمنة والتفرد.

إن إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية لا يعني انتظار تحقيقها من فوق، أو التعويل على مكونات المنظومة التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية لإحداث التغيير المنشود في المسار الإستراتيجي أو استعادة الوحدة الوطنية، إذ إن الوحدة ستولد في سياق الكفاح الفلسطيني متعدد الأشكال والمجالات والمناطق، والذي ينبغي أن تتصدره القوى الصاعدة، لاسيما الشباب، من أجل بناء تيار وطني عابر للجغرافيا والأحزاب، وقادر على شق الطريق لإعادة بناء الحقل الوطني الموحد.

وفي هذا الإطار، تعتبر استعادة الوحدة الحلقة المركزية ذات الأولوية لهذا التيار الوطني، بما تعنيه من إعادة بناء التمثيل السياسي والشرعية الوطنية، وتوفير متطلبات النهوض بدور الفلسطينيين داخل الوطن وفي بلدان اللجوء، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، من خلال إعادة النظر في بنية ووظائف مؤسسات ودوائر المنظمة، وتوزيع قيادات ودوائر المنظمة على العديد من أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، حيثما أمكن ذلك، وإيجاد صيغة لمشاركة فلسطينيي أراضي 48 في عملية صناعة القرار الوطني. ومن شأن ذلك أن يكفل عدم إعادة إنتاج التجارب السلبية السابقة، مثل إهمال الفلسطينيين في الداخل تارة، وإهمال الفلسطينيين في الخارج تارة أخرى، وعلى أساس معادلة توازن تنسجم مع حقيقة تساوي عدد الفلسطينيين داخل الوطن وحارجه من جهة، والحاجة لزج كل الطاقات في الكفاح الوطني من جهة ثانية، وتوفير متطلبات رعاية شؤون جميع الفلسطينيين ومعالجة مشكلاتهم من جهة ثالثة.

يسلط هذا الملخص الضوء على أبرز القضايا التي يتناولها التقرير الذي سيقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لمركز مسارات، تحت عنوان "فلسطين ما بعد رؤية ترامب .. ما العمل؟"، وبخاصة من حيث متطلبات بلورة وتنفيذ إستراتيجية وطنية قادرة على إحباط هذه الرؤية باعتبارها السيناريو الأشد خطورة على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ويجري العمل لتنفيذ خطط إسرائيلية وأميركية لتحقيق أهدافه. وفي سياق الرد المطلوب، يركز التقرير على السيناريو الاستهدافي المفضل فلسطينيا، والذي يتوجب توفير متطلبات تحقيقه لإحباط سيناريو صفقة

ترامب–نتنياهو. كما يعكف فريق بحثي على إعداد وثيقة شاملة تتضمن مختلف السيناريوهات المتوقعة والسياسات المطلوبة لإحباط السيناريوهات السيئة وتحقيق السيناريو المفضل فلسطينيا، حيث ستطرح للنقاش العام في مؤتمر آخر يجري الإعداد لتنظيمه في نهاية النصف الأول من العام الحالي.

مقدمة

يهدف المؤتمر السنوي التاسع لمركز مسارات إلى المساهمة في تقديم إجابات عن سؤال "ما العمل؟"، عن طريق توفير متطلبات إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقا من الإجماع الوطني والشعبي على أن الهدف الرئيسي المباشر للكفاح السياسي والوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة هو إحباط أهداف الرؤية الأميركية الإسرائيلية المعروفة باسم "صفقة القرن"، والتي يجري ترجمتها إلى خطط تنفيذية في مجالات القدس والضم والاستيطان والحدود وشبكات الطرق وجدران الفصل العنصري وترسيخ منظومات السيطرة الاستعمارية والأمنية وغيرها.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد أولا من الحفاظ على القضية الفلسطينية حية، وعلى الرواية الفلسطينية والمكتسبات التي تحققت خلال مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني، وتقليل الأضرار والخسائر في سياق تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ووجوده على أرض فلسطين، واستنهاض طاقاته، وكذلك دعم صمود الفلسطينيين وحقوقهم المدنية والوطنية في بلدان اللجوء إلى حين عودتهم إلى وطنهم.

إن ما يجري على أرض الواقع هو مؤامرة جديدة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال محاولة حسم الصراع عند نقطة تُمَكن اليمين المتطرف في إسرائيل، بشقيه الديني والقومي، من إدعاء انتصار المشروع الصهيوني الاستعماري العنصري تحت شعار "إسرائيل الكبرى". وهو المشروع الذي ظل مفتوحا منذ النكبة على مآلات كانت – ولا تزال– قوتها المحركة سياسات تعميق الاحتلال والاستيطان والعنصرية بالقوة القسرية، وتنطلق منها صفقة ترامب–نتنياهو، بعد الشروع الأميركي في تهيئة الظروف لتنفيذ حلقاتها من خلال تبني إدارة ترامب للرواية الصهيونية التوراتية، واعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأميركية إليها، ومحاولة شرعنة مشاريع الضم والاستيطان، والسعي لتصفية قضية اللاجئين، ووقف المساعدات الأميركية للسلطة والشعب الفلسطيني، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن. ويضاف إلى ذلك، دعم السيادة الكاملة لدولة الاحتلال على مجمل البلدة القديمة في القدس، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، في مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنسية القيامة، وحتى العمل على التقاسم الزماني والمكاني في الصلاة بين المسلمين واليهود في المسجد الأقصى كما هو وارد في رؤية

ترامب، والتعامل مع الفلسطينيين ليس بوصفهم أصحاب حق، بل مجرد مصلين يسمح للمسالمين منهم بالوصول إلى مقدساتهم.

وتنطلق هذه الصفقة من الشراكة بين اليمين المتطرف في كل من إسرائيل والولايات المتحدة في محاولة استبدال مرجعيات حل الصراع، كما يحددها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بمرجعية شريعة الغاب المعتمدة على حكم القوي والأمر الواقع الذي تواصل دولة الاحتلال فرضه، بصفتها نظاما استعماريا استيطانيا عنصريا، والانتقال إلى تنفيذ خطط عملية تهدف إلى حسم الصراع على أنقاض مقاربات التسوية التفاوضية التي حكمت إطار الصراع منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، مرورا باتفاق أوسلو وملاحقة الاقتصادية والأمنية والمدنية. ولذلك، فإن مقاربة المفاوضات "المؤجلة" لمدة أربع سنوات، كما تطرحها الصفقة، يفترض أن تخدم وظيفة محددة تتوج سلسلة من إجراءات الضم وترسيم المعازل الفلسطينية؛ وهي إقرار الفلسطينيين بهزيمتهم التاريخية وفق شروط وأسس تنظم عيشهم في معازل (بانتوستانات) مخصصة لتجمعاتهم السكانية في نطاق "إسرائيل الكبرى"، إلى حين تراكم وتفاقم تأثير العوامل الطاردة التي تمهد لتهجيرهم قسرا أو طوعا في وقت لاحق.

يركز هذا التقرير على رؤية ترامب السيناريو الأشد خطورة على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، في حين يتعامل مع الرد المطلوب انطلاقا من كونه السيناريو المفضل فلسطينيا، أي أنه سيناريو استهدافي يتوجب توفير متطلبات تحقيقه لإحباط سيناريو صفقة ترامب–نتنياهو، مع الإشارة إلى أن فريقا بحثيا يعكف حاليا على تحليل مختلف السيناريوهات المتوقعة، واقتراح سياسات عملية لمواجهة السيناريوهات السيئة ودعم السيناريو الفلسطيني المفضل، وستم إعداد وثيقة شاملة ستطرح للنقاش العام في مؤتمر آخر يجري الإعداد لتنظيمه في نهاية النصف الاول من العام الحالي.

في هذا السياق، يتضمن هذا التقرير عددا من الأقسام تتناول المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية في ضوء الشروع في تنفيذ الخطط الرامية لتحقيق أهداف صفقة ترامب–نتنياهو، وعوامل القوة والضعف في السياسات المعتمدة من القيادة والقوى الفلسطينية، وطريقة تعاطي إسرائيل مع مضامين الصفقة، والمتغيرات ذات العلاقة في المواقف العربية والإقليمية والدولية،

ومن ثم تقدم اقتراحات في سياق الإجابة عن سؤال ما العمل لإسقاط هذه الصفقة ومخططات تنفيذها على الأرض؟ كما تتوقف أمام الحامل الوطني المطلوب بناؤه لتوفير متطلبات شق مسار إستراتيجي جديد في كفاح الشعب الفلسطيني.

جاءت مسودة التقرير كحصيلة نقاشات معمقة ضمن لجنة السياسات في مركز مسارات، واستندت إلى مجموعة كبيرة من الدراسات والأوراق الإستراتيجية التي صدرت عن المركز، وشارك في كتابة عدد منها باحثون وأكاديميون من ذوي الخبرة والكفاءة في مجالات التفكير الإستراتيجي وتحليل السياسات، كما طور عدد آخر منها بناء على جلسات حوار بمشاركة واسعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والاقتصادية والمستقلة والناشطات النسويات والشباب في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 والشتات.

القسم الأول: صفقة ترامب–نتنياهو .. سيناريو "إسرائيل الكبرى"

رغم أن الإعلان عن صفقة ترامب–نتنياهو جاء في توقيت مصمم لخدمة مصلحة كل منهما في ضوء مشكلاتهما الداخلية المتعلقة باتهامات تتراوح بين الفساد وسوء استخدام السلطة على عتبة انتخابات ثالثة للكنيست في إسرائيل، وانتخابات رئاسية في الولايات المتحدة، إلا أنه لا ينبغي التقليل من مخاطر هذه الصفقة التي تشكل قفزة نوعية من السياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل إلى الشراكة الكاملة في تنفيذ مخططات الاحتلال والاستيطان. فهي تعد واحدة من أخطر المحطات منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض استنادا إلى خطاب شعبوي ينطلق من تبني قوى المسيحية الصهيونية الأشد تطرفا ضمن أتباع الكنيسة الإنجليكانية، والمهيمنة اليوم في الإدارة الأميركية، لأكثر المواقف اليمينية تطرفا في إسرائيل، مع مخاطر تعميم هذه الرؤية كأساس تتبناه دول متزايدة تشهد صعودا لليمين الشعبوي المتطرف المؤيد لإسرائيل والمناهض للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

ومن شأن إبقاء هذه الصفقة متداولة على مستوى الأجندة الدولية، أو التعامل مع بنودها أو جزء منها، لاسيما في حالة إعادة انتخاب ترامب لولاية ثانية، واستمرار منحى هيمنة اليمين المتطرف، بشقيه الديني أو العلماني، على المشهد السياسي في إسرائيل، ضمن بيئة إقليمية هشة وحبلى بالاستقطابات والصراعات، أن يوفر مزيدا من الدينامية لنشوء تحالف يضم اليمين القومي الشعبوي الأميركي واليمين الصهيوني الاستعماري العنصري واليمين الشعبوي الصاعد في عدد من بلدان أوروبا وغيرها من بلدان العالم، ويسعى لتغيير مفاهيم الصراع والانقلاب عليها في سياق إستراتيجي أكثر شمولية للانقلاب على النظام العالمي برمته.

لذلك، فإن الخطر لا يهدد الفلسطينيين فقط، وإنما ركائز الأمن والسلام في المنطقة والعالم، والقواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم العلاقات بين الدول، والتي أسست للنظام العالمي باعتباره الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مجيء ترامب الذي وعد بعد انتخابه بتغيير "القواعد القديمة" التي يعمل بها النظام الدولي، وأقدم على عدة خطوات مثل الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، ومن الاتفاق النووي مع إيران، ومن معاهدة الحد من الصواريخ النووية متوسطة وصغيرة المدى

المبرمة مع روسيا، وكذلك الانسحاب من اتفاقات ومنظمات دولية مثل اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان والميثاق العالمي للهجرة.

تغيير أسس ومفاهيم الصراع

يعتبر الانقلاب على أسس ومفاهيم الصراع ضد المشروع الصهيوني بأبعاده الفلسطينية والعربية والدولية، بما فيها تلك التي اعتمدتها الإدارات الأميركية السابقة، جوهر رؤية اليمين المتطرف في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتشير إليه نصوص الصفقة بشكل صريح، بحيث تنطلق من اعتبار إسرائيل "ضحية" للنزاع مع الفلسطينيين، و"اللاجئين اليهود" من البلدان العربية "ضحية" لاصطفاف هذه الدول إلى جانب الفلسطينيين، ولا بد من تعويضهم مقابل ممتلكاتهم في هذه البلدان، بل وتعويض إسرائيل مقابل تكلفة استيعابهم.

وفي هذا الإطار، يشمل تغيير مفاهيم الصراع الانقلاب على الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وعلى مرتكزات القانون الدولي، بما يشمل طرح تصورات وسياسات إملائية وقسرية لفرض الحل الإسرائيلي في تجاهل كامل للحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي، إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

كما تنقلب رؤية ترامب على مجمل المقترحات والأفكار التي طرحت لحل الصراع طيلة العقود الماضية، بما فيها المقاربات التي اعتمدتها الإدارات الأميركية السابقة، معتبرة أن "عناصر هذه الخطط لم تكن قابلة للتنفيذ بسبب الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وفي الشرق الأوسط الكبير". ويمتد ذلك ليشمل تبني تصورات اليمين الإسرائيلي المتطرف لقضايا الحل النهائي كما حددها اتفاق أوسلو، من خلال التعامل مع هذا الاتفاق باعتباره خط النهاية وليس خط البداية في معالجة هذه القضايا وفي تحديد مستقبل سلطة الحكم الذاتي "الانتقالية" وصلاحياتها في المنطقتين المصنفتين (أ وب). لذلك، فإنها تستحضر رؤية إسحق رابين لمآلات

اتفاق أوسلو الذي وقعه، واعتبرتها الإطار الموجه لموافقة الكنيست على الاتفاق "الذي لم ترفضه القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت"، حسب نص الرؤية، وتتلخص في بقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، وضم أجزاء من الضفة الغربية ووادي الأردن إلى إسرائيل، وإخضاع ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الذاتي المدني الفلسطيني، الذي سيكون "أقل من دولة"، وضمن "السيادة" الإسرائيلية الكاملة من النهر إلبحر.

حل الأمر الواقع الاستعماري

أما الترجمة العملية لكل ما سبق، فإنها تتلخص في "الحل الواقعي" الذي تقترحه صفقة ترامب–نتنياهو، ويقتصر على منح "الفلسطينيين السلطة لحكم أنفسهم، ولكن ليس القوة التي تهدد إسرائيل". وهذا يقتضي فرض قيود على "السلطات السيادية" في المناطق الفلسطينية التي تشير إليها الصفقة فيما بعد بتسمية "الدولة الفلسطينية"، مثل الإبقاء على المسؤولية الأمنية الشاملة، الخارجية والداخلية، بيد إسرائيل، وسيطرتها على الموارد والمعابر والطرق في مجمل المنطقة غرب نهر الأردن، وإبقاء كلمة الفصل لها فيما يتعلق بإدارة "الدولة الفلسطينية" لشؤون السياسة الخارجية والتحالفات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي قد تنضم إليها وعقيدة المؤسسة الأمنية وبنيتها ووظائفها وتسليحها.

والملفت أن دعم الولايات المتحدة لمبدأ قيام هذه "الدولة الفلسطينية" بموجب اتفاق فلسطيني–إسرائيلي مرهون بشروط يتوجب على القيادة الفلسطينية تلبيتها بشكل مسبق، وأهمها أن تعترف بيهودية الدولة، وأن تقبل الضم وعدم إخلاء أي مستوطن والسيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر والأجواء والمياه الإقليمية والمصادر الطبيعية، وأن ترفض "الإرهاب" بجميع أشكاله، وأن تقبل ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية ليس لإسرائيل وحسب، بل وللمنطقة عموما، وأن تقوم ببناء مؤسسات واختيار حلول براغماتية، وأن تقبل بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث، وأن تقبل في المقابل بمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود وتعويضهم إلى جانب تعويض إسرائيل عن كلفة استيعابهم، وأن تنزع سلاح "حماس" و"الجهاد" مع نزع جميع السلاح في كل المناطق الفلسطينية، وأن تقبل بعدم إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون

الإسرائيلية بموجب أحكام الصادرة عن محاكم الاحتلال العسكرية على خلفية اتهامات بقتل إسرائيليين، أو الشروع في القتل، أو "التآمر" لارتكاب قتل، مع اشتراط إطلاق سراح من تبقى من الأسرى بأن يتم قبله إعادة كل الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات في غزة، وأن تتوقف السلطة عن صرف مخصصات عائلات الشهداء والأسرى، وأن تنهي كافة برامج التحريض، بما في ذلك في المدارس، وأن تقبل بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

ليس غريبا في ضوء ذلك، أن يعلن نتنياهو في مقالة نشرها في صحيفة "إسرائيل اليوم" بتاريخ 14 شباط/فبراير الماضي، أن رؤية ترامب تطرح خطة مختلفة عن أي خطة تم طرحها في الماضي، وتشكل "فرصة تاريخية" لإسرائيل لأنها "تحقيق للرؤية الصهيونية"، مؤكدا أنها تفرض على الفلسطينيين شروطا صارمة ومشددة (تعجيزية)، وأن إسرائيل والولايات المتحدة ستقرران معا بعد سنوات إذا استوفى الفلسطينيون شروط قيام "الدولة"، وهو تلميح إلى أن هذه الرؤية تبدو مصممة لكي يرفضها الفلسطينيون باعتبارها لا تشكل أصلا خطة لتسوية تفاوضية، بما يتيح الشروع في محاولة فرض الحل الإسرائيلي، وفتح الطريق لتهجير الفلسطينيين تحقيقا لنقاء الدولة اليهودية وإبعاد شبح الدولة ثنائية القومية. وفي تأكيد على الشراكة الأميركية–الإسرائيلية الكاملة في صياغة هذه الرؤية، أوضح مستشار نتنياهو المقرب دوري غولد أن "صفقة القرن" هي حصيلة اتصالات سرية مكثفة استمرت ثلاث سنوات في واشنطن وتل أبيب، في حين اعتبر السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان أن غولد هو المهندس الحقيقي للصفقة.

فرصة أم صك استسلام؟

ويطيح ذلك بالادعاءات بشأن إضاعة الفلسطينيين الفرصة تلو الأخرى لتسوية الصراع، في الوقت الذي قدمت فيه القيادة الفلسطينية تنازلات كبرى للتوصل إلى تسوية تفاوضية، شملت الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود على 78% من أرض فلسطين الانتدابية، والتنسيق الأمني، والتبعية الاقتصادية، والموافقة على التوصل إلى "حل متفق عليه" لقضية اللاجئين، وكذلك الموافقة على مبدأ تبادل الأراضي، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

ومع ذلك، يتجاهل أصحاب هذه الادعاءات أن صفقة ترامب–نتنياهو لا تطرح أصلا خطة سلام، أو مبادرة لإنهاء الصراع، تنطوي على فرصة تحفز الفلسطينيين على اغتنامها عبر قبول صفقة ثنائية بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي، أو التفاوض على أساسها، أو التعامل معها، بل تعد بمثابة صك استسلام يخضع الفلسطينيين للتسليم بانتصار المشروع الصهيوني على كامل وطنهم التاريخي. إذ تشمل أهداف هذه الرؤية شطب الرواية التاريخية الفلسطينية لصالح الرواية الصهيونية التوراتية، ودفع الفلسطينيين للتسليم بأن كل فلسطين الانتدابية هي حق تاريخي وتوراتي لليهود، وقبولهم بتعريف وجودهم في وطنهم باعتباره "مشكلة" لإسرائيل سيتم حلها عبر "تنازل إسرائيلي" يسمح ببقائهم مؤقتا في كيانات ممزقة على شكل أرخبيل ضمن نظام يجمع ما بين الاحتلال العسكري والأبارتهايد بين النهر والبحر.

ومن حيث كيفية تنفيذ ذلك على الأرض، يجدر التعامل مع الرؤية المطروحة بصفتها سيناريو مؤامرة يتضمن وصفا للوضع المستقبلي المفضل لليمين الإسرائيلي المتطرف، وهو ما يعني وضع خطط إسرائيلية–أميركية عملية تكون نقطة بدايتها مجموعة من الأهداف المحددة للوصول إلى الصورة المستقبلية التي تتضمنها صفقة ترامب–نتنياهو، وتعكس السيناريو الأسوأ مقارنة بما طرح قبله من رؤى وتصورات لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

معازل ضمن حدود "إسرائيل الكبرى"

ترمي هذه الصورة المستقبلية إلى استكمال مشروع "إسرائيل الكبرى" عن طريق ترسيخ منظومات السيطرة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية متعددة الطبقات على مجمل فلسطين الانتدابية بين النهر والبحر، إلى جانب الجولان، بما يشمل عددا من القضايا، من أبرزها قضية الحدود، وهي تنقسم إلى طبقتين:

<u>الطبقة الأولى:</u> تتعلق بالغلاف الخارجي للمعازل الفلسطينية، أي الحدود البرية مع الأردن ومصر والمياه الإقليمية، وتكون السيطرة عليها بيد إسرائيل، بما يشمل الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر، والشريط الحدودي المحاذي للمنطقتين المخصصتين في النقب لخدمة

سكان قطاع غزة، إلى جانب المعابر المخصصة لحركة انتقال الأفراد والبضائع. وهو ما تظهره الخارطة المفاهيمية المرفقة برؤية ترامب من خلال خط حدودي متصل يقطع أي تواصل بين المعازل الفلسطينية وكل من الأردن ومصر، إلى جانب "السيادة الإسرائيلية" على المياه الإقليمية، بما فيها قبالة ساحل غزة.

يعني ذلك أن "الدولة" الفلسطينية المقترحة حسب نصوص رؤية ترامب والخارطة المفاهيمية ليست دولة بالمعنى الحقيقي، ولن تكون لها سيادة على أراضيها ومياهها وأجوائها، بل ومعزولة عن العالم بشكل كامل، وحتى أمنها الداخلي سيخضع للوصاية الإسرائيلية. وتقترح الرؤية بدائل لحرمان الفلسطينيين من المنافذ البحرية لأغراض الاستيراد والتصدير وليس انتقال الأفراد، تتلخص في إمكانية الوصول للبحر الأبيض المتوسط عن طريق تخصيص مرافق للفلسطينيين في الموانئ الإسرائيلية في حيفا وأسدود، على أن تخضع المرافق وكافة سفن الشحن التي تستخدمها لسيطرة إسرائيل الأمنية وقوانيها، وتساهم "دولة فلسطين" في تكاليف صيانة وإصلاح هذه المرافق. كما تقترح الرؤية تخصيص مرفق مماثل للفلسطينيين في ميناء العقبة الأردني للوصول إلى البحر الأحمر، على أن يدفعوا مقابله إيجارا للأردن ويساهموا في تكاليف الصيانة والإصلاح. والبديل الثالث يتلخص في احتمال إنشاء جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، ومطار للطائرات الصغيرة، ولكن بعد خمس سنوات من التوقيع على "اتفاق السلام الإسرائيلي–الفلسطيني"، وشريطة موافقة إسرائيل على ذلك، ورضاها الكامل عن المتطلبات الخاصة بأمن دولة إسرائيل ومعاييرها البيئية.

الطبقة الثانية: تتعلق بالغلاف الداخلي الذي يطوق المناطق الفلسطينية المأهولة، حيث لا تظهر الخارطة المفاهيمية أي حدود تفصل بين ما يسمى "دولة فلسطين" وإسرائيل، ويترك للجنة الإسرائيلية الأميركية الخاصة بترسيم خرائط الضم والمستوطنات والطرق أن تقوم من الناحية العملية بترسيم حدود الغلاف الداخلي المطوق للمعازل الفلسطينية من جميع الجهات، فيما يرجح أن تكون حصيلة عمل هذه اللجنة تعديل جدار الفصل العنصري الذي قد يبلغ طوله ما يزيد عن ألف كيلومتر على شكل جدران وأسيجة تحاصر المناطق الفلسطينية المأهولة وتضم مجمل المستوطنات وتقضي على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا.

إن ما يحدد ترسيم الخرائط هو حجم المناطق التي سيجري ضمها إلى إسرائيل، ومن ثم سيتم ترسيم الغلاف المطوق للمناطق الفلسطينية، في حين تشير بعض التقديرات الفلسطينية إلى أن إجمالي ما سيتم ضمه سيتجاوز ألف كيلو متر مربع من إجمالي مساحة الضفة المحتلة عام 67 والبالغة 5878 كيلو متر مربع، وهي مساحة تعادل المساحة المصنفة "أ" في الضفة وفق تقسيمات أوسلو. كما تشير بعض التقديرات الإسرائيلية إلى أن الأراضي التي سيتم ضمها تعادل 30–35% من إجمالي مساحة الأراضي المحتلة عام 1967، وتشمل ضم جميع المستوطنات وليس فقط تلك التي تظهر في الخارطة المفاهيمية والبالغ عددها 15 مستوطنة، إلى جانب ضم نحو 60 بلدة وقرية فلسطينية تطلق عليها رؤية ترامب الجيوب الفلسطينية.

وحسب خبراء خرائط قاموا بتحليل خارطة ترامب المفاهيمية وإعادة رسمها بعد إزالة خطوط شبكة الطرق، يتضح أن هذه الخطوط وضعت عمدا بطريقة توحي بتكبير مساحة أراضي "الدولة الفلسطينية" وتخفي حقيقة كونها معازل ممزقة لا يوجد تواصل جغرافي بينها، مع تعمد عدم وضع عشرات البؤر الاستيطانية على الخارطة للغاية ذاتها، في حين لا تظهر الخارطة منطقتي كفر عقب ومخيم شعفاط المقترح ضمهما إلى "العاصمة" الفلسطينية الجديدة ضمن أراضي "الدولة الفلسطينية". كما أن قطاع غزة يظهر أقل من مساحته الفعلية، ما يشير إلى أن إسرائيل سوف تحتفظ بالسيطرة على شريط حدودي على طول القطاع.

ولا تقتصر المنظومات الاستعمارية على الجغرافيا، بمعنى ضمان السيطرة على الأرض والمياه الإقليمية ومواردهما، بل والسيطرة أيضا على العامل الديمغرافي، بما يشمل وضع ضوابط تقوض النمو الديمغرافي الفلسطيني خارج نطاق المعازل، وتوفر عوامل تشجع التهجير القسري أو الاختياري، مع التحكم الإسرائيلي بأعداد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى هذه المعازل وفق محددات تتعلق بالأمن الإسرائيلي ومدى قدرة البنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني على الاستيعاب. ويضاف إلى ذلك التحكم الإسرائيلي بشبكة التواصل المواصلاتي بين المعازل الفلسطينية، بل وبعملية التخطيط العمراني بمحاذاة المناطق التي سيجري ضمها من كتل وجيوب استيطانية داخل المناطق الفلسطينية المأهولة. ويشمل ذلك إخراج مناطق فلسطينية كاملة من معادلة النمو الديمغرافي المصممة وفق رؤية ترامب–نتنياهو لضمان وجود أغلبية يهودية في نطاق ما يعرف بحدود إسرائيل، بما يشمل القدس ومنطقة المثلث في أراضي 48.

ويأتي الشق الاقتصادي ضمن رؤية ترامب–نتنياهو ليؤكد أن المطروح ليس إقامة دولة فلسطينية، بل حزمة من المشاريع المصممة لتكريس المعازل الفلسطينية، إذ يبدو أن الفريق الذي عكف على صياغة الجزء الأول من الرؤية تحت عنوان الإطار السياسي، أقدم على استخدام وصف "دولة فلسطين" من قبيل دس السم في العسل، أي محاولة تضليل الفلسطينيين والعالم بالإدعاء أن الرؤية تقوم على مبدأ "حل الدولتين"، إلا أنه فات هذا الفريق أن يقوم بإدخال تحديث على الخطة الاقتصادية التي سبق أن عرضت في ورشة البحرين في حزيران/يونيو 2019، حيث لا تتضمن هذا الشق أي إشارة إلى "الدولة الفلسطينية"، وأقصى ما يرد فيها استخدام مصطلحات مثل القطاع العام الفلسطيني، والحكومة، والسلطات المعنية، ويتحدث عن تطوير مناطق صناعية في سيناء لخدمة قطاع غزة، دون إشارة إلى أي مشاريع خاصة بالمنطقتين الموجودتين في النقب وتظهران في الخارطة المفاهيمية.

وفي المحصلة، تقترح الخطة الاقتصادية جمع 50 مليار دولار على مدى عشر سنوات، منها 28 مليار دولار لتمويل مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، والباقي لتمويل مشاريع في كل من مصر والأردن ولبنان. وهناك ثلاثة مصادر لجمع المبلغ الإجمالي هي المنح، القروض والاستثمارات الخاصة. وتبلغ قيمة المنح 13.380 مليار دولار دون توضيح من سيقدمها رغم أن العين تتوجه للدول العربية أساسا، والاستثمارات 11.600 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة القروض 25.689 مليار دولار، أي أكثر من نصف المبلغ الإجمالي. ويشار إلى أن القطاع الخاص المستهدف بضخ الاستثمارات لن تتوفر له حوافز للقيام بذلك في ضوء المخاطر التي ستولدها رؤية ترامب المجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها احتمالات المواجهة السياسية والميدانية وعدم الاستقرار.

وتخصص الخطة 24% من إجمالي الجزء المخصص للضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ 28 مليار دولار، لقطاع النقل والمواصلات الذي يركز على مشاريع بنية تحتية قسم كبير منها في مناطق ستقوم إسرائيل بضمها، وجزء آخر عبارة عن شبكات من الطرق بين المعازل الفلسطينية وستكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

"القدس" الجديدة

يعتبر المسار المحدد لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس مثالا واضحا على ما سبق، إذ تبقى القدس ضمن مسار جدار الفصل العنصري الحالي موحدة، وخاضعة لما يسمى السيادة الإسرائيلية، وفق تعريف "القدس الكبرى" الذي تعتمده إسرائيل، ويشمل أربع كتل استيطانية بمثابة أحزمة تفصل القدس عن باقي الضفة الغربية من مختلف الجهات، فيما تخرج من القدس منطقتين مأهولتين بالفلسطينيين وغير متواصلتين جغرافيا (يقطنهما بين 120 و140 ألف نسمة، بما يعادل أقل قليلا من نصف سكان القدس الفلسطينيين)، بحيث تشمل الأولى كفر عقب وسميراميس ومخيم قلنديا وقرية قلنديا، والثانية مخيم شعفاط وضاحية السلام ورأس خميس وأقسام من عناتا، وتلحق بهما أبو ديس والعيزرية المصنفتان ضمن مناطق (ب) حسب تقسيمات اتفاق أوسلو، ليطلق على هذه الكتل السكانية غير المتواصلة اسم "القدس" باللغتين العربية والإنجليزية كعاصمة للكيان الفلسطيني، أو يمكن تسميتها بأي اسم آخر تحدده "دولة فلسطين"، مع مرعاة أن مجمل المناطق الفلسطينية تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

أما من يبقى من المقدسيين داخل الجدار في "العاصمة السيادية" لإسرائيل، فيسمح لهم بأن يختاروا بين ثلاثة خيارات: أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، أو مواطنين في دولة فلسطين، أو أن يحافظوا على مكانتهم كمقيمين دائمين في إسرائيل مع المحافظة على "هوية سياسية" منفصلة عن كل من إسرائيل وفلسطين، وهو خيار يشير ضمنا إلى دفعهم لعدم الحصول على الجنسية الإسرائيلية، أي سيكون توطئة لدفعهم نحو الهجرة لاحقًا.

سيناريوهات بين الاحتلال والأبارتهايد والترانسفير

من حيث الجوهر، فإن الخارطة المفاهيمية المتضمنة في رؤية ترامب، مع ما سيرفق بها من خرائط ترسيم للغلاف الداخلي، إلى جانب نظام إدارة شؤون المعازل الفلسطينية، تبدو مستوحاة من تجارب الاحتلال العسكري المباشر والاستعمار الاستيطاني، و"فبركة" أو تخليق "الأوطان" المصطنعة للسكان الأصليين، ذات الاستقلال الشكلي والسيادة المسلوبة، ضمن عدد من نماذج

الاستعمار الاستيطاني العنصري في العالم، إلى جانب محصلة نموذج تقسيمات اتفاق أوسلو للمناطق الفلسطينية إلى (أ، ب، ج) تحت سقف نظام السيطرة الصهيوني الاستعماري، الذي يمزج ما بين الاحتلال العسكري والإحلال السكاني والتوسع الاستيطاني، وهو الأكثر سوءا ضمن ما شهده تاريخ البشرية، إذ يعتبر عنصريا بطبيعته حتى وإن تباين توصيفه ما بين نظام كولونيالي استيطاني ونظام فصل عنصري "أبارتهايد".

ومن هذه النماذج "المحميات" المسيجة التي صممت لتكون بمثابة "أوطان مستقلة" للسكان الأصليين في الولايات المتحدة ذاتها وكندا وغيرهما، وكذلك نموذج نظام الأبرتهايد في جنوب افريقيا الشبيه بما تقترحه صفقة ترامب–نتنياهو، من حيث تحديد مجموعة من المعازل الفلسطينية المدارة ذاتيا، ولكن مع فارق أن معازل السود وزعت حسب مستويات التجانس العرقي والقبائلي في جنوب افريقيا، بما يتيح إمكانية الاستقلال الشكلي لكل بانتستون "وطن" حسب جنسية قاطنيه السود، وبالتالي تجريدهم من هويتهم وجنسيتهم الجامعة كمواطنين جنوب افريقيين.

في المقابل، تطرح صفقة ترامب–نتنياهو تجميع الفلسطينيين في معازل لا تتعدد فيها الأعراق والهويات، بما يمكن من اعتبارها مجتمعة "وطنا" واحدا ممزقا وغير متواصل في نطاق "إسرائيل الكبرى"، ولكن جميع قاطنيه يحملون الجنسية الفلسطينية ويمنحون مسؤوليات الحكم الذاتي لإدارة شؤونهم المدنية، دون حقوق تتعلق بالسيادة والأمن والسياسة الخارجية. ولا تستبعد هذه الرؤية إضافة معزل آخر في منطقة المثلث إلى "وطن" الفلسطينيين المسيج ضمن "إسرائيل الكبرى"، بحيث يبدو طرحه ضمن الرؤية بمثابة جس نبض ومحاولة لقياس ردرد الفعل المحتملة، أملا بأن يمثل نموذجا قابلا للتعميم على تجمعات أخرى ذات كثافة سكانية فلسطينية في الداخل في حالة نجاح تنفيذ اقتراح ترسيم معزل المثلث.

وقد يفتح هذا الوضع مسارات باتجاه سيناريوهات مستقبلية أشد سوءا وخطورة، مثل أطروحات اليمين الإسرائيلي الأشد تطرفا لدرء مخاطر تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية في حالة الضم الواسع، أو وصمها بالأبرتهايد، من خلال العمل على إسقاط نظام الحكم القائم في الأردن، كشرط ضروري لتطبيق خطة الضم وتشجيع طرد الفلسطينيين "الترانسفير" إلى الأردن كوطن بديل، أو ضم الضفة وربط سكانها سياسيا بالأردن.

وكذلك الحال بالنسبة لسيناريو توسيع قطاع غزة بمساحة 720 كيلومترا مربعا على حساب أراضي سيناء، وفق الخطة التي اقترحها الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا آيلاند. وهناك سيناريو "الإمارات السبع" في الضفة الغربية التي طرحها الأكاديمي العنصري مردخاي كيدار، والتي تسيطر عليها العشائر والعائلات الأبرز في كل إمارة تحت منظومات من السيطرة الإسرائيلية الشاملة، والقابلة للتعميم مستقبلا حتى على التجمعات ذات الكثافة السكانية الفلسطينية داخل أراضي 48. وهو سيناريو لن يتبتعد كثيرا عن نموذج نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، الذي حدد 10 معازل جغرافية للأغلبية السوداء ضمن نظام حكم ذاتي دون سيادة، تم إعلان أربعة منها عام 1974 كدول مستقلة من قبل الحكومة المركزية البيضاء مع بدء العمل بالجنسية البانتوستية، دون أن تحظى باعتراف خارجي، وارتفع عددها لاحقا، وخسر سكانها بالتالي مواطنتهم الجنوب أفريقية، إلى حين اسقاط نظام الفصل العنصري.

القسم الثاني: الموقف الفلسطيني

منذ اللحظة الأولى للحديث ما عرف بـ"صفقة القرن"، تمسك الموقف الموقف الفلسطيني، الرسمي والوطني والشعبي، بالرفض القاطع لها، وعدم قبولها كأساس لأية عملية سياسية محتملة، وكذلك رفض الرعاية الأميركية الاحتكارية للمفاوضات، الأمر الذي ساهم – ديبلوماسيا – في حشد مواقف عربية وإسلامية ودولية تعتبر رؤية ترامب خروجا عن الأسس والمرجعيات المتوافق عليها دوليا لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولكن مع اعتماد سياسة انتظارية تعتبر أن هذه الرؤية "ولدت ميتة"، الأمر الذي قطع الطريق على تبني إستراتيجية شاملة قادرة على التصدي للسياسات والإجراءات الإسرائيلية والأميركية الجاري تنفيذها لفرض الحل الإسرائيلي.

ارتباك وضعف

فعلى الرغم من الخطاب السياسي الحاسم في رفض رؤية ترامب، واتخاذ المستوى الرسمي عدة خطوات ردا عليها قبل إعلانها، مثل وقف العلاقات السياسية مع الإدارة الأميركية، ولكن مع استمرار علاقات التنسيق الأمني معها، والدعوة إلى إطار دولي متعدد لرعاية المفاوضات بدلا من الرعاية الأميركية الانفرادية، ومن ثم التحرك على مستوى الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والتواصل النشط مع الاتحاد الأوروبي، لبناء حائط صد سياسي لرؤية ترامب بعد إعلانها، إلا أن الرد الفلسطيني ظهر وكأنه يصب جام غضبه على الإدارة الأميركية بصورة أساسية، بحجة عدم القدرة على فتح جبهتين في آن واحد، مع اعتبار الإدارة الأميركية الطرف المعرقل لفرص التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي عبر مفاوضات ثنائية!

ولذلك، ظل هذا الموقف مرتبكا وضعيفا، بل ومتناقضا في بعض الأحيان، فيما يتعلق بالرد المطلوب على سياسات إسرائيل في تعميق الاحتلال والاستيطان والتمهيد لتنفيذ الضم وفرض "السيادة الإسرائيلية" وفق ما تطرحه رؤية ترامب–نتنياهو، واقتصر على بعض الخطوات غير المدرجة ضمن إستراتيجية متكاملة، تتضمن سياسات تدعم الصمود، لأن الانفكاك التام غير

ممكن من دون إنهاء الاحتلال، مثل وقف استيراد العجول وبعض المحاصيل الزراعية من إسرائيل قبل التراجع عن ذلك بموجب اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ووقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، والبحث عن بدائل لاستيراد النفط ومشتقاته من الخارج، وتوسيع التبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية.

ويقلل من تأثير هذه الخطوات كونها غير مدروسة ويتم التراجع عن بعضها، ما يشير إلى أنها تستخدم كوسيلة ضغط أو تكتيك للعودة إلى المسار التفاوضي، حتى ولو بالتجزئة والتقسيط، على غرار إعادة فتح التفاوض حول بروتوكول باريس الاقتصادي، ولا تندرج في إطار إستراتيجية لشق مسار سياسي وكفاحي جديد مختلف جوهريا عن المسار الذي لا يزال معتمدا منذ سنوات طويلة.

ويتجلى ذلك في التباينات بين تصريحات عدد من المسؤولين في منظمة التحرير والسلطة، بل وفي مواقف الرئيس عباس ذاته، الذي أعلن مثلا أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة مطلع شباط الماضي، أنه أبلغ إسرائيل والإدارة الأميركية بـ "قطع كل العلاقات معهما بما فيها العلاقات الأمنية"، وذلك ردا على إعلان خطة ترامب، إلا أنه عاد ليؤكد انه أبقى على العلاقات مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. ثم عاد الرئيس ليؤكد أن وقف التنسيق الأمني سيتم إذا نفذت إسرائيل الضم فعليا، كما أكد نبيل أبو ردينة، الناطق باسم الرئاسة، في 16 شباط، أن التنسيق الأمني بين السلطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية متواصل، وأن هدفه "أن يدرك الشعب الإسرائيلي أننا نعتقل الإرهابيين ونحارب الإرهاب".

كما تعهد الرئيس في كلمته أمام مجلس الأمن في 11 شباط بالتمسك بالمفاوضات ولكن ضمن مؤتمر دولي ودون رعاية أميركية انفرادية، ثم عاد وامتدح اتفاق أوسلو، رغم إعلانه سابقا أنه سوف يسلم "مفاتيح السلطة" إلى إسرائيل، وإعلانه تارة أخرى عن تغيير وظائف السلطة دون توضيح المقصود في الحالتين. واعتبر أن السلام مع إسرائيل ما زال ممكنا، مؤكدا استعداده للانخراط في مفاوضات ثنائية مباشرة، في تناقض مع دعوته إلى عقد مؤتمر دولي في الكلمة ذاتها، وخلافا لقرارات الهيئات العليا لمنظمة التحرير.

وكذلك الحال بالنسبة لعدد كبير من التصريحات الصادرة عن مسؤولين وتؤكد الالتزام اللفظي بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي بوقف العلاقات والالتزامات مع إسرائيل، وتغيير وظائف السلطة، ولكن مع رهن ذلك بشروع إسرائيل في تنفيذ الضم رسميًا من دون استعدادات فعلية لهذا الاحتمال، وهو سلوك يفسره غياب إرادة التغيير وتجنب المجابهة واستخدام التهديد اللفظي بتنفيذ هذه القرارات كوسيلة ضغط للعودة إلى طاولة المفاوضات.

غياب الإستراتيجية والمبادرة

يشير ذلك إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية شاملة تحدد مسار الرد الفلسطيني المطلوب، وغياب العمل الدؤوب على توفير متطلبات تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية، ما يبقي سلوك القيادة الفلسطينية والقوى والنخب في حالة من العجز والانتظار وفقدان القدرة على المبادرة. ومما يدلل على عدم الجدية في شق مسار إستراتيجي جديد استمرار الدوران في حلقة الانقسام والصراع على مواقع القوة والنفوذ، وتراجع الحديث عن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، واعتماد خطاب سياسي وإعلامي يؤكد الالتزام اللفظي بتنفيذ القرارات المتخذة في هيئات منظمة التحرير، وكذلك عدم توفير متطلبات تفعيل المقاومة الشعبية.

في ظل هذا الوضع، لن تجد إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية في الرد الفلسطيني ما يمكن أن يشكل حالة رادعة تحول دون المضي في تنفيذ الخطط لتحويل رؤية ترامب–نتنياهو إلى أمر واقع، وأقصى ما يمكن توقعه خطوات محدودة لتغيير بعض وظائف السلطة، وإجراءات اقتصادية على شاكلة تنويع مصادر الاستيراد تحت شعار الانفكاك الاقتصادي دون التحلل من قيود بروتوكول باريس الاقتصادي، والحد من مستوى التنسيق الأمني دون وقفه، وتصعيد محسوب للتحركات الشعبية، والاستمرار في الحراك الديبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، دون تغيير دراماتيكي في العلاقة مع دولة الاحتلال، ودون وقف محاولات التوصل إلى تسوية تفاوضية، ودون اختراق جدي في جهود إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

لكن ثمن استمرار العجز، وانتظار ما قد لا يأتي أبدا، ورعاية وتشجيع التطبيع الفلسطيني كبوابة تنعش الرهان على العودة إلى المفاوضات، سيكون باهظا، ليس فقط من حيث توفير عوامل محفزة لبناء شبكة من القوى الإقليمية والدولية الضاغطة باتجاه التعامل مع رؤية ترامب–نتنياهو أو أجزاء منها، بل وكذلك تشجيع بروز مجموعات وأفراد تنادي بالتعامل مع هذه الرؤية للحصول على "العسل" الكامن فيها، أو بحجة كونها اللعبة الوحيدة في المدينة، ومن أجل الاستفادة من المليارات المرصودة في الشق الاقتصادي منها، وصولا إلى إمكانية احتواء موقف الرئيس ودفعه إلى التعامل مع الخطة، أو بعض بنودها، من دون التوقيع عليها بالضرورة، أو حدوث انقلاب على الرئيس وموقفه، والنجاح في الإطاحة به خلال الفترة المحددة بأربع سنوات لإقامة "الدولة"، لاسيما أن هناك أصوات عربية تجد صدى فلسطينيا لها تطالب بالتعاطي مع هذه الرؤية تحت شعارات رفضها والعمل على تغييرها من الداخل، أو اعتبارها أساسا أو مرجعية للتفاوض ضمن مرجعيات متعددة.

إن التعامل مع رؤية ترامب–نتنياهو باعتبارها تصورا مستقبليا للسيناريو المفضل لليمين المتطرف والشعبوي في الولايات المتحدة وإسرائيل، يتطلب اعتماد سيناريو فلسطيني قائم على تغيير السياسة الفلسطينية المتبعة تغييرا جوهريا، بما يشمل استعادة إطار الصراع التحرري في مواجهة أهداف المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في استكمال إقامة "إسرائيل الكبرى"، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، وتوفير متطلبات الانتقال إلى مجابهة فلسطينية إسرائيلية تتصاعد إلى انتفاضة شعبية شاملة، مع إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية على أساس إستراتيجية سياسية وكفاحية وشراكة حقيقية في السلطة والمنظمة.

الإقرار بفشل نموذجي طرفي الانقسام

ورغم أن هذا السيناريو مفضل فلسطينيا، إلا أنه مستبعد إذا ظل الرهان على اعتماده معقودا على الرئيس وقيادة كل من منظمة التحرير والسلطة، إذ أثبتت تجربة السنوات الماضية أن الرئيس المهمين على القرار لا يؤمن بمسار بديل عن المفاوضات، بل وغير مستعد للإقرار بفشل هذا المسار، علما بأن الفشل جزء من المأزق الراهن للحالة الفلسطينية، والإقرار به يعد شرطا

ضروريا لاستخلاص الدروس ووضع المعالجات اللازمة للخروج من المأزق. كما أنه لا يؤمن بالوحدة على أساس الشراكة إلا إذا كانت تضمن تكريس انفراده بالقرار، وهو ما ظهر في التراجع عن إجراء الانتخابات التشريعية لأسباب عدة، منها الخشية من الهزيمة أو عدم الحصول على الأغلبية، وكذلك الخشية من خوض انتخابات رئاسية يتنافس فيها مع الرئيس أكثر من مرشح، وقد يكون بعضهم من "فتح". ويضاف إلى ذلك ضغوط القوى المؤثرة إقليميا ودوليا باتجاه عدم اعتماد سيناريو التحول نحو مسار إستراتيجي جديد باعتباره الخيار الفلسطيني المفضل.

في المقابل، لا تقدم حركة حماس المستأثرة بالسيطرة على قطاع غزة بديلا عمليا لما يطرحه الرئيس، بل وتظهر كمن ينتظر الخطوة القادمة من الرئيس، بما في ذلك بشأن إستراتيجية إحباط "صفقة القرن"، وتستسيغ تحميله مسؤولية الفشل، دون أن تقر بما يترتب عليها من مسؤولية عن تفاقم المأزق الراهن في ظل الانقسام، في حين تواصل سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، بانتظار تغيير إقليمي أو دولي يحدث انفراجة في الوضع الكارثي في القطاع، أو يساعد على تحسين شروط محاصصتها لحركة فتح في المنظمة والسلطة في أي مصالحة قادمة، أو غياب الرئيس عن المشهد السياسي، أو حدوث اختراق في مباحثاتها غير المباشرة مع إسرائيل للتوصل إلى معادلة تهدئة مقابل تخفيف الحصار، التي قزّمت المقاومة وجعلتها تستخدم لتخفيف أو إنهاء الحصار، من دون ربطها بإستراتيجية شاملة تضم مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، على أمل التوصل إلى هدنة طويلة الأمد وإنهاء الحصار، وهو ما تفضله وتعطيه الأولوية. ويعود ذلك إلى تغليب أولوية الاحتفاظ بسيطرة الحركة على قطاع غزة على الوحدة والحاجة لوضع إستراتيجية وطنية شاملة، ومواصلة سياسة اللعب على المحاور، رغم الميل لمحور قطر/ تركيا/ الإخوان المسلمين، ولكن دون القطع مع محور إيران/ سوريا/ حزب الله، واستمرار العلاقة مع مصر.

وفي حين كان يتعمق المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، كان المشهد الفلسطيني العام يزداد تجزئة في ظل الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس دون أن تقدم أي منهما برنامجا للخلاص الوطني، مع تزايد تأثير فقدان المركز القيادي الموحد والبعد الوطني الجمعي، وانحطاط الممارسة السياسية إلى مستوى الصراعات على مواقع القوة والنفوذ في كيانات سياسية غير مترابطة في الضفة والقطاع، وتعمل تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية.

ضعف اليسار وتعثر بناء تيار ثالث

عزز من غياب الروافع الضاغطة لإحداث حدوث تغيير في السياسة الفلسطينية الراهنة ضعف وتبعثر قوى اليسار الفلسطيني، وعجزها عن بلورة تيار ثالث يقدم بديلا عمليا عن سياسات الهيمنة والتفرد للسلطتين القائمتين في بقايا الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تراجع دور الأحزاب والنخب السياسية والمنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات والشباب ووسائل الإعلام المستقلة. وهيمنت على كل ذلك ثنائية الهيمنة والإقصاء.

وفي ضوء ذلك، ظلت حالة الاستقطاب السياسي محصورة بين حركتي فتح وحماس، بصفتهما قطبي الانقسام الأكثر تأثيرا في استطالته، مقابل تراجع أوزان باقي الفصائل، التي حصرت دورها في الوساطة بين الحركتين دون أن تضطلع بدور فعال في شق مسار ضاغط قادر على إنهاء الانقسام. والملفت أن هناك فصائل لا تزال تحظى بتمثيل وازن في مؤسسات المنظمة، بما فيها اللجنة التنفيذية، ومناصب وزارية ووظائف عليا في السلطة، في حين لم تظهر الانتخابات ولا الاستطلاعات أي وجود لها على مستوى الشارع يوازي حصتها في هذا التمثيل وما يترتب عليها من مخصصات مالية.

لقد أخفقت الفصائل السياسية الأخرى، وبخاصة اليسار، في طرح تصورات تقدم بديلا شاملا في النظرية والممارسة بدلا من الدوران في فلك هذا القطب أو ذاك، والتذرع بضعف الإمكانيات وكبر المؤامرات، والاكتفاء بتسجيل المواقف للتاريخ، مما أفقد هذه القوى القدرة على الجمع ما بين لعب دور فعال في الحفاظ على القضية والحقوق والأهداف الوطنية، والمبادرة إلى بناء تيار ثالث يؤمن بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة على أساس برنامج وطني موحد، وقادر على فرض معادلة جديدة لقواعد اللعبة في النظام السياسي استنادا إلى مبادئ الديمقراطية والشراكة والسياسية والتعددية بدلا من قواعد اللعبة القائمة على الهيمنة والتفرد.

وكان ثمن ارتهان الجهود التي بذلت لإنهاء الانقسام إلى التسليم الضمني، أو عدم المس جذريا، بقواعد اللعبة القائمة على الاستقطاب والهيمنة، إضاعة فرصة التركيز على المعادلة المطلوبة

لإعادة بناء الوحدة الوطنية، ومفادها إنهاء سيطرة "حماس" الانفرادية على قطاع غزة من جهة، وإنهاء هيمنة "فتح" الانفرادية على مؤسسات المنظمة والسلطة من جهة أخرى، والانجرار في بعض الأحيان إلى تكرار الدعوات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل إنهاء الانقسام وباعتبارها وسيلة لحسم الصراع الداخلي وإعادة إنتاج الهيمنة والإقصاء، وليست عملية صراع مع الاحتلال أولا، وتتويجا لإعادة توحيد المؤسسات على أسس من الشراكة والديمقراطية الضامنة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها.

وكانت نتيجة ذلك تهميش أهمية التركيز على معادلة الشراكة الوطنية بعيدا عن الهيمنة والفئوية باعتبارها الناظمة لعملية إنهاء الانقسام، والتي لا يمكن أن تنجح خارج سياق إعادة بناء الحركة الوطنية، والتمثيل، وكذلك إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي على أساس إعادة تعريف المشروع الوطني وإستراتيجية التحرر الوطني التي سيتفق عليها، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها كإطار موجه لإعادة بناء مؤسساتها المدنية والوطنية.

إن الاستنتاج الأبرز من الإخفاق في تحقيق ذلك من قبل قطبي الانقسام والقوى السياسية الأخرى، هو أن التغيير الذي يطمح إليه الشارع الفلسطيني لن تبادر إليه من تلقاء نفسها القوى والأطراف المسؤولة بحسب حجمها وموقعها من صناعة القرار عما وصلت إليه الحالة الفلسطينية، والمستفيدة من بقاء الوضع الراهن، وإنما يعتبر مهمة مطروحة على أغلبية الشعب، وبخاصة طلائعه وشبابه، من خلال التحرك لفرض إرادة الشعب النابعة من مصلحته في التغيير على الجميع.

القسم الثالث: تعاطى إسرائيل مع الرؤية

يجدر أن تأخذ أي إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إحباط رؤية صفقة ترامب–نتنياهو الكيفية التي ستتعاطى فيها إسرائيل مع الرؤية في ضوء نتائج الانتخابات الثالثة للكنيست التي حقق فيها اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو تقدما كبيرا، إذ تبقى هذه الرؤية في سياقها العام تصورا مستقبليا للمؤامرة المفضلة إسرائيليا، لكن ردود فعل مكونات الخارطة السياسية بشقيها اليميني الديني واليميني العلماني تظهر تباينات في بعض المواقف، مثل عمق ومساحات الضم، ومراحله وتوقيته، وكذلك بشأن إشارة الرؤية إلى إمكانية قيام "الدولة الفلسطينية"، رغم كونها منزوعة السلاح والسيادة، ومستقبل الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية في عشر بلدات وقرى في منطقة المثلث.

سوف يؤثر ذلك أولا على الموقف الرسمي الإسرائيلي المحتمل من الرؤية ما بعد الانتخابات الأخيرة، وكذلك على رهانات الرئيس عباس على فرص إطلاق عملية سياسية في ضوء عدم إمكانية تشكيل حكومة برئاسة بين غانتس الذي يفضل الضم في سياق عملية تفاوضية، وبخاصة في ضوء نتائج الانتخابات التي فتحت الطريق على عدة سيناريوهات لتشكيل الحكومة، سواء من حيث تشكيل حكومة بقيادة نتنياهو في حالة تأمين ما لا يقل عن 61 عضو كنيست باستقطاب أعضاء من تحالف أزرق أبيض، أو حكومة وحدة بين الليكود وتحالف أزرق أبيض بدون نتنياهو في حالة تمرير قانون يمنع تكليفه بتشكيل حكومة، أو حكومة بين معسكر اليمين بقيادة الليكود وحزب "الحصانة لإسرائيل" بقيادة بيني غانتس في حالة تفكك تحالف أزرق أبيض، أو غير ذلك من سيناريوهات تشكيل الحكومة، أو فشل كل ذلك والتوجه إلى انتخابات رابعة.

ولكل من هذه الاحتمالات تأثير على اسئلة من نوع: هل ستقر الحكومة الإسرائيلية الجديدة رؤية ترامب بالكامل، أم ستقرها "من حيث المبدأ" كأساس للمفاوضات، أم ستقرها من حيث المبدأ وتتحفظ على بعض البنود، وبخاصة ما يتعلق بالحديث عن "الدولة الفلسطينية"، التي يعارضها المستوطنون والقوى الأشد تطرفا وعنصرية؟ وسوف يؤثر ذلك تاليا على طبيعة الخطط التي ستنفذ لتحويل سيناريو الرؤية المقترحة إلى أمر واقع، سواء بالتفاوض مع الفلسطينيين، أو بدونهم.

إن التباين بين المعسكرين الرئيسيين المتنافسين في الانتخابات الإسرائيلية (الليكود وأزرق أبيض) لا يتركز على مبدأ الضم، بل على كيفية تنفيذه، سواء دفعة واحدة بالجملة، أم تدريجيا، ومن خلال مسار سياسي مع الفلسطينيين أم بدونه؟! وهو ما يعني أن هناك عدة سيناريوهات محتملة، منها إعلان إسرائيل ضم غور الأردن وبعض المستوطنات في الضفة الغربية، لاسيما في محيط القدس، كـ"معاليه أدوميم"، كخطوة أولى تحظى بشبه إجماع ضمن خارطة المشهد السياسي الإسرائيلي، ومن ثم ترقب ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، وقياس الضرر الناجم عن الضم، وخاصة العلاقات مع الأردن؛ أو إعلان ضم الغور وكافة الكتل الاستيطانية والمستوطنات في ضوء نتائج عمل اللجنة الأميركية الإسرائيلية المشتركة لترسيم حدود الضم وفق "صفقة القرن"؛ أو ترسيم الحدود دون إعلان الضم الرسمي وتضمين وثيقة الترسيم كملحق ضمن رؤية ترامب–نتنياهو، بانتظار تغيرات في المواقف العربية والإقليمية والدولية تولد مزيدا من الضغوط على الفلسطينيين للقبول بالرؤية وملاحقها من حيث المبدأ كأساس للمفاوضات مع تسجيل تحفظاتهم على بعض أجزائها، بحيث يتم ضم مناطق معينة بموجب اتفاق فلسطيني– إسرائيلي على مبدأ تبادل الأراضي.

أما بخصوص ضم بلدات وقرى المثلث ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية إلى "الدولة الفلسطينية"، فإنها غير واردة في المدى المنظور على الأقل، لأنها مقترحة كنتيجة لاتفاق فلسطيني–إسرائيلي، وبسبب وجود معارضة قوية لها في الأوساط الإسرائيلية، بما في ذلك داخل الليكود، إضافة إلى الإشكاليات القانونية المتعلقة بإسقاط المواطنة عن عشرات الآلاف من سكان المثلث، فضلا عن كونها مطروحة لجس النبض وفحص إذا ما كان الظرف مناسبا لتنفيذها، وإن كانت تؤشر إلى ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

يتوجب على الفلسطينيين أن يأخذوا ما سبق من احتمالات بعين الاعتبار لدى بلورة إستراتيجية الرد، على أن يكون الثابت فيها طي صفحة إحياء مسار التسوية التفاوضية مجددا، لاسيما أن المطروح أمامهم ينحصر في الاختيار ما بين خيارات سيئة بدون فارق جوهري في سياق عام يهدف إلى استكمال إقامة "إسرائيل الكبرى" على حساب روايتهم وحقوقهم التاريخية في وطنهم. غير أن إدراك طبيعة الخطط التي سيتم وضعها لتحقيق أي من السيناريوهات الإسرائيلية لتنفيذ أبرز مضامين رؤية ترامب–نتنياهو سيكون ذا تأثير على أولويات الرد الإستراتيجي الفلسطيني

وحسابات التوزيع النسبي لميزان القوة في كل مرحلة بما يخدم في النهاية تحقيق الهدف الفلسطيني المباشر في إحباط أهداف الخطط الأميركية الإسرائيلية.

كما أن نتائج الانتخابات والإجماع الصهيوني على منطلقات وأهداف ومواقف أساسية، بحيث لا يمكن الرهان على الخلافات التفصيلية، رغم ما حققته القائمة العربية المشتركة من تقدم في نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع وعدد أعضائها المنتخبين؛ تؤكد من جديد على خرافة الوهم بإمكانية تغيير إسرائيل من الداخل، أو بالاندماج المرفوض إسرائيليا في دولة الاستعمار الاستيطاني العنصري، التي يحقق فيها الإسرائيليون اليهود مزايا عديدة من نظام الامتيازات المتحكم بها، مع أهمية العمل لتحقيق أقصى ما يمكن من حقوق ومكتسبات للمواطن الفلسطيني في الداخل، والتحلاف مع اليهود المناهضين للمشروع الاستيطاني الاستعماري العنصري الاحتلالي الإجلائي، مع إدراك أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز الهوية الوطنية للفلسطينيين في الداخل في إطار تمثيلي يجمع بين المواطنة والوطنية في عمل القائمة المشتركة وأحزابها، ويعطي الأولوية لبناء التمثيل المؤسسي خارج الكنيست.

القسم الرابع: المواقف العربية والإقليمية والدولية

كان للإعلان الفلسطيني المبكر عن رفض ما يسمى "صفقة القرن"، وعدم اعتبارها أساسا لأي مفاوضات، والتمسك بالمرجعيات والأسس المتوافق عليها دوليا لتسوية الصراع، بما في ذلك رفض "الإغراءات الشكلية" ضمن الشق الاقتصادي لرؤية ترامب–نتنياهو، تأثيرات وفرت الحد الأدنى من متطلبات تحصين الموقف الفلسطيني على المستويات العربية والإقليمية والدولية، دون أن تصل إلى درجة اتخاذ إجراءات عملية كفيلة بدفن هذه الرؤية، كما كان يطمح الجانب الفلسطيني، من قبيل تبني الدعوة الفلسطينية لتشكيل إطار دولي متعدد الأطراف يتمسك بأسس تسوية الصراع، أو حتى عقد مؤتمر دولي اعتراضي على الرؤية الأميركية الإسرائيلية، أو اتخاذ إجراءات رادعة لإسرائيل الماضية في تهيئة البيئة المواتية للضم الرسمي، وبخاصة من حيث الإعلانات المتتالية عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية وإنشاء البنية التحتية الداعمة لخطط الضم.

إن ما يمكن أن يفتح الطريق أمام أبداء دول عربية وعالمية بجدية مع الدعوة الفلسطينية لعقد المؤتمر الدولي تبني إستراتيجية فلسطينية فعالة، وتحقيق الوحدة، والعمل على تغيير موازين القوى عبر تصعيد الكفاح اليومي بطريقة توجه رسالة عملية حاسمة للعالم أجمع بأن التهديد الذي تمثله محالات استكمال تنفيذ ما يسمى "صفقة القرن" للأمن والسلم في المنطقة والعالم هو خطر حقيقي له ما يعزز فرص تفاقمه في الصراع الدائر على الأرض.

ويتوجب على الموقف الفلسطيني أن يغلق الباب تماما أمام المطالبات المعلنة أو الخجولة من أطراف عربية ودولية، قد تجد لها صدى في بعض الأوساط الفلسطينية، لرؤية نصف الكأس الملآن في "صفقة القرن"، أو خوض محادثات – ولو مع إدارة ترامب – لاستكشاف الآفاق المحتملة لتحسين شروط استئناف المفاوضات، أو تعديل بعض بنود "الصفقة". فالرفض الفلسطيني لهذه "الصفقة" مهم، كونه ينزع الشرعية عنها، لكنه غير كافٍ لإحباط توليد دينامية أشد ضغطا وتأثيرا مع استمرار الجهود الأميركية لبناء موقف عربي ودولي يعتبر "الصفقة" أحد الأسس والمرجعيات لإطلاق مسار سياسي جديد، أو لقطع الطريق على مسارات التطبيع المعلن والسري بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وبخاصة أن رؤية ترامب–نتنياهو تعتمد في أحد

أركانها على توسيع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية دون حل القضية الفلسطينية، بل وعلى حسابها، وتشكيل تحالف أمني إقليمي يضم إسرائيل والولايات المتحدة ودولا خليجية ومصر والأردن ومن يرغب من الدول الأخرى. كما أن هذا الموقف غير كاف بالتأكيد لوقف مخططات تعميق الاستعمار الاستيطاني العنصري المتسارعة للاستفادة القصوى من "الفترة الذهبية" التي تسبق الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

ثمة تحولات على المدى الإستراتيجي في توازن القوى على المستوى العالمي، بما تنبئ به من تأثيرات على معادلات الاستقطابات والصرعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة من حيث صعود دور كل من الصين وروسيا بطريقة تضعف الهيمنة الأميركية أحادية القطبية على النظام العالمي. غير ان الفلسطينيين لا يملكون ترف انتظار هذه التحولات على المدى البعيد نسبيا، فيما يتوجب عليهم بلورة إستراتيجية وطنية شاملة لدرء المخاطر والتحديات التي تهدد قضيتهم وحقوقهم اليوم قبل الغد.

ويقتضي ذلك إعادة بناء الخطاب السياسي الفلسطيني الموجه للعالم، سواء على المستويات الرسمية أو الشعبية أو المنظمات والتكتلات الدولية، على أساس التمسك بالرواية التاريخية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقواعد وأسس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والقيم الإنسانية التي تشمل الحرية والعدالة والمساواة، في مواجهة تداعيات صعود الخطاب الشعبوي المتطرف المناهض لأسس القانون الدولي وحقوق الإنسان في عدد من بلدان العالم، وبخاصة مع تبني قوى المسيحية الصهيونية المهيمنة اليوم في البيت الأبيض للرواية الصهيونية التوراتية لأكثر القوى اليمينية تطرفا في إسرائيل.

ولا بد للخطاب الفلسطيني أن يعكس فعلا لا قولا فقط جدية الشروع الفلسطيني في إعادة تشكيل المسار الإستراتيجي عبر خطوات تنفذ على الأرض بالتركيز على مواجهة الاستعمار الاستيطاني باعتباره الخطر المباشر الداهم، بما يلفت انتباه العالم إلى أن حديث الفلسطينيين عن تهديد رؤية ترامب–نتنياهو للسلم والاستقرار في المنطقة والعالم له ما يبرره في المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية القادمة. ومن شأن إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني والخطاب السياسي المعبر عنه أن يساهم في التصدي لمخاطر تعميم رؤية ترامب–نتنياهو كأساس تتبناه بعض

الدول التي تشهد صعودا لليمين الشعبوي المتطرف المؤيد لإسرائيل، والمستعد لكي يحذو حذو إدارة ترامب في الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، ونقل مزيد من السفارات إليها، والاعتراف بخطوات الضم القادمة.

ومن ضمن أولويات الإستراتيجية الفلسطينية الفعالة التصدي لمحاولات واشنطن وتل أبيب لتوظيف الصراعات والانقسامات العربية لبناء تحالفات أو محاور أميركية وإسرائيلية وعربية قائمة على أولوية مواجهة الخطر الإيراني، بما يفتح المجال أمام تطبيق الجزء المتعلق بالتطبيع في رؤية ترامب–نتنياهو ويفاقم الضغوط على الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس هذه الرؤية المقترحة.

في هذا السياق، يتوجب إعادة الاعتبار لإطار الصراع التحرري في مواجهة الاستعمار الاستيطاني العنصري، بما يتطلبه من استعادة العلاقات من القوى والأطر الشعبية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية والعالم، خصوصا في ظل انشغال العديد من دول المنطقة والعالم بما يشهده الإقليم من حروب ونزاعات تغذي حالة الاستقطاب المتزايدة على المستوى الإقليمي، وتساهم في تراجع مكانة القضية الفلسطينية، بحيث لم تعد على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل متغيرات عربية تدفع إلى حرف الاهتمام نحو بناء محاور لا ترى في إسرائيل التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي وحقوق الشعب الفلسطيني.

إن استعادة مكانة القضية الفلسطينية وعدالتها في صلب خطاب قوى النضال من أجل الحرية والديمقراطية والسيادة والعدالة والمساواة في المنطقة العربية من شأنها أن توسع مساحات العمل السياسي والشعبي ضمن الفضاء المدني العربي الذي يشهد تراجعا غير مسبوق، وبخاصة مع قمع أو تعثر الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية، ونجاح الثورات المضادة في بعضها، إلى جانب تراجع دور الأحزاب والأطر الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، التي باتت تعاني من تراجع الحريات، علمًا بأنها كانت الحاضنة الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته، وتشكل صوتا ضاغطا على سياسات الدول العربية.

القسم الخامس: الحامل الوطني .. من وكيف؟

إن سؤال "ما العمل؟" بات يشغل النخب الفلسطينية، كما يعبر عن لسان حال الشارع الفلسطيني، في ظل تزايد أزمة الثقة بين الجمهور من جهة، وقيادات المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، بسبب فقدان المشروع الوطني والمؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة والإرادة القوية، وجراء الانقسام والتوهان، وإعادة إنتاج إستراتيجيات وصلت منذ زمن إلى طريق مسدود.

وهو ما يفسر إلى حد ما تراجع الحالة الشعبية في مواجهة الاحتلال والاستيطان رغم الاستعداد العالي للتضحية في ظل غياب برنامج وطني للمواجهة يحدد أهدافا وشعارات قابلة للتحقيق مقارنة بحجم التضحيات المطلوبة، وغياب الأطر القيادية القادرة على توجيه وتنظيم الفعل الشعبي في الميدان، ووجود سلطة لا تسمح بنيتها ووظائفها بتوسيع نطاق هذا الفعل، وهيمنة "سياسة البقاء"، والتحكم بالقرار والمؤسسات من دون شراكة، على سلوك الرئيس والسلطة والقيادة عموما، وكذلك وجود فئات ذات مصالح سياسية اقتصادية اجتماعية مرتبطة ببقاء الوضع الراهن.

ويتفرع عن هذا السؤال المزيد من الأسئلة، ومنها كيف؟ ومن؟ وما هو المطلوب لبناء الحامل الوطني القادر على تغيير المسار وتنفيذ الخطوات اللازمة لإحباط رؤية ترامب–نتنياهو؟ لذلك فإن ما يتضمنه التقرير من سياسات وإجراءات لإعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني يأخذ بالاعتبار القوى المناهضة أو المعرقلة للتغيير ضمن الحقل السياسي الفلسطيني، ذات المصلحة ببقاء الوضع القائم على حاله من حيث الجوهر بانتظار تطورات وعوامل خارجية بدلا من الرهان أولا على الشعب وصموده ومصلحته الإستراتيجية في التغيير. ويترتب على ذلك الاستثمار في الرهان على القوى ذات المصلحة في شق مسار كفاحي جديد من المناضلين والمناضلات على المستويات القاعدية في الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية والمجموعات الشبابية، باعتبارها القوى المحركة باتجاه إعادة بناء الحقل الوطني وإحداث التغيير المنشود.

إن فجوة عدم الثقة في قدرة القيادات المهيمنة على المؤسسات الوطنية في المنظمة والسلطة، كما الاحزاب السياسية والعديد من الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية لم تنشأ في ضوء قصور الرد

على المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته بفعل الإعلان عن رؤية ترامب–نتنياهو، بل إنها ازدادات اتساعا على إيقاع الفشل المتواصل للسياسات المتبعة خلال الفترة السابقة الطويلة، وتفاقم مأزق النظام السياسي المنقسم بين مصالح طرفي الانقسام في الضفة والقطاع، والإحجام المزمن عن الإقرار بالفشل والعجز كشرط ضرروي لإدراك الحاجة للتغيير وتوفير متطلباته.

في الواقع، أظهرت السنوات الماضية حجم تأثيرات اتفاق أوسلو على شكل السلطة وصلاحياتها، وانسداد أفق انتقالها إلى دولة مستقلة ديمقراطية في ظل استمرار الخضوع للعلاقات الاستعمارية. وقد اتضحت ملامح هذا الانسداد مع انهيار مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، ومن ثم اندلاع الانتفاضة الثانية، واغتيال الرئيس ياسر عرفات، والدخول في عهد تم فيه تأبيد الاتفاق الانتقالي مع فقدان سلطة الحكم الذاتي للمزيد من صلاحياتها وتحول بعض وظائفها لخدمة جزء من المنظومة الأمنية للاحتلال، وصولا إلى مأسسة تفكك الحقل الوطني في كيانين سياسيين، دون اتخاذ خطوات جدية لإعادة دراسة التجربة وتجديد الفكر السياسي الفلسطيني، وبخاصة من حيث الكف عن دراسة التحولات في طبيعة السلطة وفق نظريات الانتقال الديمقراطي في التجارب ما بعد الاستعمارية، وأهمية إعادة الاعتبار لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين السياق الفلسطيني وتجارب ما قبل التحرر من الاستعمار.

إن مراجعة التجربة واستخلاص الدروس والعبر من تجربة مسار أوسلو وما أنتجه من بنى مؤسسية تحت سقف الاستعمار الاستيطاني، وآليات تكيف للحركة الوطنية التقليدية مع هذا الواقع، كانت ستفضي إلى استنتاجات ذات طابع إستراتيجي تؤسس لإعادة استنهاض الحالة الفلسطينية، وأهمها العودة إلى مربع تعريف المشروع الوطني بصفته مشروعا للتحرر من الاستعمار الاستيطاني، بما يترتب على ذلك من إعطاء الأولوية لتجديد الفكر السياسي الفلسطيني وإعادة بناء الحقل الوطني السياسي الموحد، الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية توفر صيغة ائتلاف جبهوي لمجمل مكوناته في مرحلة ما قبل أوسلو.

إن فهم الانقسام باعتباره انشطارا ممؤسسا للحقل السياسي الوطني، يفاقم حدة الاستقطاب السياسي ويؤجج التنافس بين قطبي الانقسام على التمثيل والصراع على مواقع القوة والنفوذ والبحث عن مصادر جديدة للشرعية استنادا للعلاقات الزبائنية النفعية التي أنشأها كل من

القطبين، يستدعي أيضا دراسة التحولات في الحالة الحزبية الفلسطينية في سياق تكيف مكونات الحقل السياسي مع الشرط الاستعماري الذي يعمل تحت سقفه، وليس خارجه أو بالتمرد عليه، في مرحلة ما بعد إبرام اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة بموجبه، مرورا بالتحولات في أوزان القوى السياسية دون أن ينعكس ذلك على أوزان مشاركتها في الكيانات السياسية المتشظية على مستوى المنظمة والسلطة والاتحادات والنقابات والأطر الشعبية.

لقد عمق الانقسام من المأزق الشامل الذي تعانيه مجمل الحالة الفلسطينية مع مأسسة التفكك في الحقل السياسي الوطني، ما يتطلب وضع أي جهود لإنهاء الانقسام في سياق إعادة بناء الوحدة الوطنية على مختلف المستويات، بما يعنيه ذلك من إعادة بناء الحقل السياسي الوطني وبرنامجه وكيانه التمثيلي الموحد في مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية الموغلة في تجزئة وتفتيت الأرض والشعب وكياناته المؤسساتية.

وتعتبر الوحدة الوطنية متطلبا إستراتيجيا لنجاح الكفاح التحرري الفلسطيني، الذي يستدعي اليوم تركيز الجهود على الدفاع عن المشروع الوطني انطلاقا من إعادة الاعتبار لوحدة القضية والأرض والشعب، واستعادة مكانة قضية فلسطين بصفتها قضية حقوق وتحرر وطني وديمقراطي، وليست مجرد إقامة أو بناء دولة على جزء من فلسطين، وكذلك إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل من حيث كونها علاقة صراع مع عدو وليس شريك سلام.

ولتحقيق كل ذلك، تفتقر القوى ذات المصلحة في استمرار الانقسام وبقاء الوضع على حاله إلى الرغبة والإرادة لشق المسار الجديد، حيث يتحمل الرئيس والقيادة أولا، و"حماس" ثانيا، والقوى الأخرى ثالثا، والنخبة والمجتمع المدني بمختلف مكوناته رابعا، المسؤولية عن عدم تجاوز الوضع الحالي، ما يتطلب عدم التعويل أو الرهان عليها للخروج من المأزق الراهن، والتركيز على استنهاض دور القوى الجديدة الناشطة في الفضاء الجديد الذي بات يأخذ حيزا خارج المنظومة السياسية التقليدية، أي خارج المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية.

وفي حين جاء بروز القوى الجديدة، وتلك المرشحة للتشكل مع الوقت، في سياق السعي لاستعادة زمام المبادة في مواجهة تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني، مثل لجان مواجهة الجدار والاستيطان، ولجان الدفاع عن حق العودة، ومسيرات العودة، فإن البعض منها يتشكل في سياق

الردود الشعبية على تزايد التحديات أمام السلطة الفلسطينية بطريقة تمسّ بقدرتها على وضع وتنفيذ الخطط التنموية وتوفير الخدمات مع تفاقم المأزق الاقتصادي والمالي الذي تعانيه، بفعل الضغوط الاقتصادية الإسرائيلية والأميركية، وتراجع المساعدات الخارجية، وتزايد العجز في الميزانية العامة، والسعي لرفع الإيرادات العامة بزيادة الجباية من المواطنين، وتزايد الاختلال في منظومة العدالة الاجتماعية.

وساهم ذلك في نشوء حراكات اجتماعية واحتجاجية على غرار الحراك المناهض لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، والحراك المطالب برفع العقوبات عن قطاع غزة، وكذلك الحراكات المطلبية للمعلمين والأطباء. كما يواجه حكم "حماس" في قطاع غزة، الخاضع للحصار والمهدد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مأزقا حادا يعجز معه عن توفير الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، وتتزايد حالة الاحتقان الداخلي والحراكات المطلبية على غرار الحراك المطالب بحل أزمة الكهرباء وحراك "بدنا نعيش"، في وقت ينعدم فيه الأمن الغذائي، وتتزايد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، وبخاصة في أوساط الشباب.

تتطلب الإجابة عن سؤال "أين الحامل الوطني؟" الشروع في تنظيم سلسلة من الفعاليات الرامية لتحفيز التشبيك والعمل الميداني بين القوى والمجموعات المبعثرة في التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات رغم انخراطها في ابتداع وممارسة أشكال جديدة من العمل السياسي والكفاحي والتعبير عن الرأي والمبادرات الذاتية في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية، يتصدرها الشباب من الجنسين، ويحتل كل منها حيزا في فضاء يتشكل بسبب، وفي مواجهة، مظاهر الإقصاء والتهميش الطاغية ضمن المنظومة التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية (المنظمة، السلطة، الأحزاب). وبمجموعها، تعبر هذه الأشكال الجديدة من العمل في مجالات متعددة عن القوى الصاعدة ضمن التيار الوطني العابر للجغرافيا والأحزاب، رغم تبعثر هذا القوى الجديدة وحاجتها للتنظيم والبناء والتشبيك على طريق إعادة بناء الحقل الوطني الموحد.

إن هذه القوى هي القادرة على بناء تيار ضاغط باتجاه شق المسار الإستراتيجي الجديد، ويجدر بنشطائها التركيز على تجميع قواها وتعظيم فعلها على قاعدة القواسم المشتركة، بما يمكن من توفير متطلبات تحقيق المحاور والأهداف الواردة في هذا التقرير.

القسم السادس: ما العمل؟

يستند هذا التقرير إلى حقيقة أن رؤية ترامب–نتنياهو تنطوي على مخاطر لا سابق لها، على القضية والأرض والشعب بمختلف قواه وأفراده، من حيث الشروع الفعلي في وضع خطط لتصفية القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، بما يشمل الرواية التاريخية وحق الوجود على أرض الوطن وتقرير المصير والاستقلال الوطني وعودة اللاجئين ليس فقط إلى الديار التي هجروا منها، بل وكذلك إلى المعازل الفلسطينية في نطاق "إسرائيل الكبرى".

ولكن هذه الرؤية تبقى سيناريو يحتاج إلى خطط تنفيذية يجري تسريع وضعها وتنفيذها للوصول إلى صورة مستقبلية تعيد هندسة الوجود الفلسطيني ضمن "إسرائيل الكبرى". وهو ما يعني أن الفلسطينيين قادرون على إحباط هذا السيناريو انطلاقا من إدراك خطورة أهدافه ووضع الخطط المقابلة الكفيلة بإحباطها. ويستدعي ذلك في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى، بناء القدرة الفلسطينية، وفي مقدمتها بعث الوطنية الفلسطينية من خلال مختلف أشكال العمل، بما فيها بناء تيار وطني واسع قادر على مواجهة الخطط الإسرائيلية الأميركية لتوجيه المسارات المستقبلية بما يحقق أهداف هذا السيناريو.

ويستدعي ذلك أخذ التوزيع النسبي لميزان القوى بعين الاعتبار، لاسيما أنه ينطوي على أفضليات لصالح كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى في ظل اختلال المحصلة العامة لميزان القوى لصالح القوة القائمة بالاحتلال. وهو ما يفرض على الفلسطينيين أن يدرسوا بعناية ما يمكن فعله أو عدم فعله في لحظة معينة بالمقارنة مع ما يمكن أن يفعله أو لا يفعله كل من إسرائيل والإدارة الأميركية، وكذلك تأثير أطراف إقليمية ودولية وازنة على قدرات كل من الطرفين في تلك اللحظة، لاسيما أن إسرائيل لم تعد وحدها صاحبة القوة الغاشمة المهيمنة في المنطقة والقادرة على شن الحروب السريعة ونقلها إلى أرض الخصم وإبقائها بعيدة عن جبهتها الداخلية، وإنما أصبحت تفكر مرات عدة قبل أن تبادر إلى شن الحرب، لأنها ستكون مكلفة، ولن تتحكم بميدانها ولا موعد إنهائها.

ويبقى أن العوامل الأكثر أهمية تكمن في عدالة القضية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال والاستيطان والتهويد، وإبداعه المتواصل لأشكال النضال، ووجود حالة من الإجماع الرسمي والوطني والشعبي على رفض رؤية ترامب–نتنياهو، إلى جانب الاستفادة من المواقف الرسمية والشعبية على المستويات العربية والإقليمية والدولية الرافضة لهذه الرؤية، والداعمة للحقوق الفلسطينية.

يسعى هذا التقرير إلى تقديم ردود فلسطينية يتبناها أوسع إطار أو ائتلاف ضمن التيار الوطني، باعتبارها متطلبات لتحقيق السيناريو الاستهدافي المفضل فلسطينيا، وبما يولد آليات عمل وضغوط على المستويات القيادية على طريق بلورة وتنفيذ إستراتيجية شاملة قادرة على إحباط أهداف السيناريو الذي تتضمنه رؤية ترامب–نتنياهو، من خلال خطوات وإجراءات تضمن تكامل وفعالية عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقاً من الربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني من جهة، وأهدافه الوطنية الإستراتيجية من جهة ثانية، وبما يمكّن من شق مسار يمكن الفلسطينيين من الوصول إلى النقطة التي يريدون الوصول إليها من جهة ثالثة.

كما يتناول التقرير محاور رئيسية من شأن اعتمادها كموجه لإعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني أن تفتح المجال أمام بلورة إستراتيجية إستراتيجية شاملة للعمل السياسي والكفاحي توظف الطاقات الفلسطينية المتاحة والكامنة للتوافق الوطني على السيناريو المفضل للشعب الفلسطيني، والكفيل بإحباط أهداف سيناريو "إسرائيل الكبرى". وتتوزع هذه المحاور على مجموعة من العناوين الخاصة بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة الراهنة، وإعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة على النحو الآتي:

أولا: منظمة التحرير

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامج وطني موحد، وشراكة حقيقية وديمقراطية توافقية تضمن تعزيز مكانة المنظمة ودورها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لأن المنظمة – مع أنها في حالة جمود الآن – أبرز إنجازات الشعب الفلسطيني، وهي معترف بها فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، وإمكانية تجاوزها أو إقامة منظمة بديلة عنها مغلقة. كما أن رؤية ترامب تستهدف الكل الفلسطيني، ما يوفر قاسمًا مشتركًا يمكن البناء عليه. ويتطلب ذلك ما يأتي:

- الشروع في حوار وطني شامل خارج الوطن، بمشاركة قادة الفصائل الوطنية والإسلامية وممثلين عن تجمعات الشتات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمرأة والشباب داخل الوطن وخارجه، للتوافق على البرنامج السياسي وأسس الشراكة السياسية في منظمة التحرير والسلطة.

- إطلاق ورشة من التحضيرات الوطنية لإعادة تشكيل المجلس الوطني، بحيث يكون رشيقا من حيث العدد وقادرا على العمل والاجتماع، وعقد دورة عادية توحيدية للمجلس في الخارج، بما يشمل إعادة بناء التمثيل الوطني عبر تمكينُ الفلسطينيين من انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني حيث أمكن ذلك، والتوافق على أعضاء المجلس حين يتعذر إجراء الانتخابات وفق أسس ومعايير تضمن أوسع تمثيل للشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته بعيداً عن مبدأ المحاصصة الفصائلية، بما في ذلك إيجاد صيغة لمشاركة فلسطينيي أراضي 48 في عملية صنع القرار الوطني من خلال لجنة المتابعة العليا بعد تطويرها لتصبح كيانا تمثيليا للفلسطينيين في الداخل. وتشمل هذه العملية التوافق على تحرير المنظمة من تواجد جل قياداتها ودوائرها في مناطق تحت سيطرة الاحتلال، مع إعادة النظر في بنية دوائر المنظمة ووظائفها، بما يكفل الجمع بين الدوائر والتمثيل المناسب للتجمعات الفلسطينية المختلفة لتفعيل دور المنظمة في رعاية شؤون الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته في الوطن والشتات.

- إعادة صياغة الميثاق الوطني وفق أسس جديدة تنطلق من التمسك بالرواية والحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ومن القيم الإنسانية في الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومكافحة الظلم والاضطهاد والاستغلال، كما تجدد التمسك بالأهداف الوطنية الإستراتيجية للكفاح التحرري الفلسطيني، وتستخلص العبر والدروس من تجارب نضال الشعب الفلسطيني، وتراعي المستجدات والمتغيرات.

- التوافق على البرنامج الوطني الإستراتيجي المستند إلى التمسك بالرواية التاريخية وخطاب الحقوق الوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني، والتمسك بوحدة الشعب الفلسطيني أينما كان، وتجسيد حقوقه التاريخية والوطنية، التي تشمل حقه في العيش في وطنه، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها، والتعويض عن تهجيرهم ومعاناتهم، على طريق هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين.

- إن التمسك بالرواية والحقوق التاريخية والوطنية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق يقوم على الكفاح من أجل تجسيد الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس بعد إنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي المحتلة العام 1967، باعتبار ذلك حقا غير مطروح للتفاوض، وإنما للتنفيذ، وبخاصة في ضوء إعلان دولة فلسطين وحصولها على العضوية بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وبالتالي يمثل ذلك الهدف الوطني المركزي المباشر في هذه المرحلة، استنادا إلى المعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية، مع إبقاء الخيارات الفلسطينية مفتوحة على الأهداف الوطنية الإستراتيجية، ودون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا في فلسطين التاريخية والشتات، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي 48، ومراعاة البرامج والمهمات المناسبة لظروف وخصوصية كل تجمع فلسطيني.

ورغم التراجع المتواصل في فرص إنجاز الاستقلال الوطني الناجز لدولة فلسطين وفق برنامج منظمة التحرير، إلا أن ذلك لا يعني أن الخيارات البديلة باتت في متناول اليد، وبخاصة الدولة الواحدة، لاسيما في وقت يجري فيه ترسيخ دولة واحدة استعمارية استطيانية طاردة للفلسطينيين، تعتمد نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين في أراضي 48، والاحتلال العسكري المباشر ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بل يعني أن الصراع المتواصل الذي يفرضه بقاء المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري مفتوحاً على سيناريوهات مختلفة، يتطلب في المقابل إبقاء الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية مفتوحة أيضاً. وهو ما يطرح صياغة الإستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة انطلاقاً من "خيار ثالث" لا يقيم بالضرورة تناقضاً بين خياري الدولة المستقلة على أراضي 67 والدولة الواحدة على أساس هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني؛ أي أنه لا يتخلى عن الرواية والحقوق التاريخية والحل التاريخي، ولا يتجاهل الواقع، بل يتعامل معه بهدف تحقيق أقصى ما يمكن في كل مرحلة، وتغييره وليس التسليم به.

- التوافق على إستراتيجية موحدة للعمل السياسي والنضالي للمرحلة القادمة تركز على إحباط رؤية ترامب–نتنياهو المسماة "صفقة القرن"، انطلاقا من مجابهة الاستعمار الاستيطاني العنصري بوصفة الخطر الرئيسي المباشر، وبما يراعي الزج بكافة الطاقات في عملية كفاحية طويلة تهدف إلى إحداث تغيير تراكمي في موازين القوى.

- تخلي منظمة التحرير عن الالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو، السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يتضمن سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء بروتوكول باريس الاقتصادي والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

- إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، والفصل بين السلطة والمنظمة، والحرص على عدم وجود جميع قادة ومؤسسات المنظمة الرئيسية في الأرض المحتلة، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمية ترعى شؤون المواطنين وتعزز صمودهم، ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة. وتختلف هذه العملية عن الدعوات إلى حل السلطة، أو عدم الاكتراث لإمكانية انهيارها، إذ تنطلق من الحاجة

إلى سلطة مركزية موحدة تدير شؤون المجتمع الفلسطيني، في حين سيؤدي حل أو انهيار السلطة دون وجود بديل، ومن دون استعادة مكانة منظمة التحرير ودورها، إلى فراغ تملأه الفوضى، وتنشأ عنه حالة من الفلتان الأمني وتعددية السلطات ومصادر اتخاذ القرار والصراعات على مراكز القوة والنفوذ، بينما ستكون اليد الطولى لدولة الاحتلال في مجمل التداعيات المترتبة على ذلك.

ثانيا: إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها

إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها وهيكليتها والتزاماتها وموازنتها، لتصبح أداة من أدوات منظمة التحرير بصفتها المرجعية الوطنية العليا، وفي خدمة البرنامج الوطني، وهو ما يتطلب:

- الالتزام بما تقرره القيادة السياسية بشأن إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، والعمل بموجب خطة محددة لإعادة صياغة العلاقة مع دولة الاحتلال على أساس أن الدولة الفلسطينية حق طبيعي وليست مطروحة للتفاوض، ولا بد من الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني، وما يقتضيه ذلك التحلل من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، والتعامل مع السلطة باعتبارها نواة تجسيد استقلال الدولة الفلسطينية بعد إنهاء الاحتلال وتصفية المشروع الاستيطاني.

- العمل وفق مبدأ التجاور بين السلطة والمقاومة وفق أسس ومبادئ ناظمة لهذه العلاقة تحددها القيادة الواحدة في ضوء متطلبات وأهداف الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة القادمة.

- مراعاة التباينات في ظروف وخصائص واحتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقتضيه ذلك من دراسة الأنسب من حيث انسجام شكل مؤسسات السلطة، المدنية والأمنية، ودورها ووظائفها مع متطلبات واحتياجات إدارة شؤون الفلسطينيين، وحماية أمنهم وفق شروط الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع.

- نقل المهمات السياسية للسلطة إلى المنظمة، ووقف التنسيق الأمني، بحيث تصبح السلطة جهازا إداريا خدميا يتولى إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على المستوى المركزي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة وفاق وطني، بحيث تعتمد برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً ثقافياً مشتقاً من ويخدم الإستراتيجية السياسية والنضالية، ويركز على تعزيز الصمود، وبخاصة في القدس ومناطق (ج)، ويعالج المشكلات اليومية للمواطنين، مع التركيز على معالجة الأوضاع الكارثية في قطاع غزة على طريق كسر الحصار المفروض عليه، والحد من التوترات الاجتماعية على أساس الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية، بما يقتضيه من إعادة النظر في أولويات موازنة السلطة على أسس تنسجم مع التغيير في شكل السلطة ووظائفها، وتستجيب للأولويات والمصالح والاحتياجات الفلسطينية، وفي المقدمة دعم الصمود والقطاعات الإنتاجية المستهدفة بإجراءات الاحتلال.

- توسيع الإدارة اللامركزية على المستويات المحلية الدنيا من خلال إنشاء مجالس/لجان أحياء في المدن والبلدات والقرى في كل محافظة، توكل إليها مهمات تنظيم تقديم الخدمات لسكان هذه الأحياء في مختلف القطاعات، وبخاصة التعليم والصحة والتموين، إلى جانب خدمات الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)، فضلاً عن تشكيل لجان لحفظ النظام العام وللحراسة في حالات التعرض لمخاطر الاعتداء من قوات الاحتلال والمستوطنين، بحيث تضم منتسبين للمؤسسة الأمنية ومتطوعين من سكان الأحياء.

- الانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، عبر اعتماد مقاربات جديدة تفضي إلى التخلي عن نموذج الوهم الخاص بالسعي لإحداث تنمية مستدامة واستقلال في ظل الاحتلال، لصالح بناء نموذج يستغل الإمكانات المتوفرة ويسخرها من أجل الصمود لمرحلة جديدة من النضال نحو مواجهة الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية. ويستدعي ذلك تبني نموذج يعتبر التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير

المصير، ويحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية ومواجهة النموذج الاقتصادي الليبرالي. ويعني ذلك اعتماد اقتصاد الصمود المقاوم الذي يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكا وإنتاجا، وإحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها، وتعزيز دور القطاع الخاص في لعب دور محوري في نجاح هذا النموذج.

- اعتماد معايير مهنية في إعادة توحيد وهيكلة ودمج المؤسسات المدنية (الوزارات) تنطلق من تحديد حجم الجهاز الإداري وفق الاحتياجات الفعلية. الأمر الذي يقتضي الشروع الفوري بتشكيل لجنة مختصة تتولى الإشراف على عملية إعادة الهيكلة لجميع المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس ومعايير محددة تستجيب للاحتياجات والأولويات، بحيث يتم إنجاز هذه العملية خلال فترة قصيرة تنتهي بتسكين الموظفين وفق الهيكليات المعتمدة.

- وضع خطة لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها ودمجها وحل بعضها، ويمكن أن تكون تدريجية، انطلاقا من تغيير العقيدة الأمنية على أساس تبني سياسة أمنية فلسطينية وطنية تنسجم مع الوضع السياسي، واعتماد أسس مهنية بعيداً عن الفصائلية والحزبية، وانطلاقاً من الحد من تضخمها والعبء الذي تضيفه على الموازنة على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والثقافة ودعم الإنتاج الوطني. وتبدأ الخطة بإعادة بناء جهاز الشرطة بالضفة والقطاع، واعتماد قانون عصري بحيث يكون جهازاً مدنياً وطنياً مهنياً.

- توحيد الأجنحة العسكرية في قطاع غزة في جيش وطني واحد، وبمرجعية واحدة.

- وضع مسألة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سياق الإستراتيجية الجديدة للكفاح ضد الاحتلال، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، والتحلل من اتفاق أوسلو، وليس تأبيد الالتزامات المترتبة عليه. وهو ما يتطلب الانتخابات بعد إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والتعامل مع

الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية. كما ينبغي ضمان مشاركة القوى والفصائل في الحكومة بعد الانتخابات وفق حجومها في نتائج العملية الانتخابية، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات.

ثالثا: الإستراتيجية السياسية والنضالية

- إنهاء الانقسام وإعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة، والتصدي لأي محاولات لخق بدائل أو أطر موازية لمنظمة التحرير بما يؤجج الصراع على الشرعية والتمثيل على مقاس واقع التجزئة والانقسام. ويستدعي ذلك التوافق على عقد مجلس وطني توحيدي في الخارج وفق مبدأ انتخاب أعضائه حيث أمكن والتوافق عليهم حيث يتعذر إجراء الانتخابات، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي وتكفل تمثيل الشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته، بعيدًا عن مبدأ المحاصصة الفصائلية، وعلى أساس إعادة تعريف المشروع الوطني وإستراتيجية التحرر الوطني التي سيتفق عليها والاتفاق على أسس الشراكة السياسية.
- بلورة خطة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، من خلال إجراءات عملية لدعم صمود ومقاومة الفلسطينيين في جميع المناطق المهددة بمخططات الضم والمصادرة والاستيطان بعيدا عن تصنيفات "أوسلو" للأراضي الفلسطينية، ودون تجاهل توفير الاحتياجات اليومية للمواطنين في الضفة والقطاع.

- وضع وتنفيذ برنامج عمل موجّه إلى تعزيز الصمود على كافة المستويات في مدينة القدس، وتشكيل مرجعية وطنية عليا تعمل على تعزيز وحدة وصمود المقدسيين على جميع المستويات السياسية والكفاحية والاقتصادية والمجتمعية والتعليمية.

- التصدي للمساعي الإسرائيلية لإعادة تشكيل هياكل ووظائف السلطة، بما في ذلك مخططات توسيع دور ما يسمى "الإدارة المدنية" وسحب المزيد من الصلاحيات من

السلطة، أو محاولات رعاية وتشجيع بروز كيانات محلية متعاونة مع الاحتلال على شاكلة "روابط القرى"، وكذلك التصدي للمحاولات الأميركية والإسرائيلية لاختراق الموقف الوطني والشعبي الفلسطيني عبر تشجيع بروز مجموعات أو أفراد ذات مصلحة في التعامل مع "صفقة القرن" أو بعض أجزائها.

- إعطاء أولوية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة الأوضاع الكارثية فيه، والتصدي لمخططات تكريس انفصاله عن الضفة الغربية، وكذلك التصدي لأي سيناريوهات لشن عدوان جديد على القطاع.

- ممارسة المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة، حق وواجب، بما ينسجم مع القانون الدولي، مع مراعاة التوافق الوطني على قرار السلم والحرب والشكل النضالي الأكثر نجاعة في كل مرحلة من جهة، وخصوصيات وأوضاع كل من التجمعات الفلسطينية من جهة أخرى. وهو ما يتطلب تشكيل مرجعية وطنية لجميع الأجنحة العسكرية من خلال تشكيل جيش وطني خاضع لقرار الشرعية والمؤسسات الوطنية الموحدة.

- عدم التفاوض على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتركيز على الكفاح من أجل تجسيد الاستقلال الوطني، وإنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. وهو ما يتطلب رفض إطار المفاوضات الثنائي برعاية أميركية أو في سياق إقليمي أو غيره، والتمسك بعدم العودة إلى المفاوضات إلا على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية أولاً، وفي إطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة ودور مستمر برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي، وبهدف تطبيق قرارات الأمم المتحدة وفق جدول زمني محدد وليس إعادة التفاوض بشأنها.

- التمسك بحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، باعتبار العودة حقا غير قابل للمساومة في مواجهة مخططات شطب صفة اللاجئ، والتوطين، وتصفية وكالة الغوث، وهو ما يتطلب وضع خطة للتصدي لمخططات توطين اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم، أو تشجيع هجرتهم إلى بلدان أخرى، وتفعيل دور منظمة التحرير في رعاية شؤونهم، وتوحيد اللجان الشعبية في المخيمات، وإجراء انتخابات لتعزيز طابعها التمثيلي

المهني وقدرتها على توفير الخدمات للاجئين في الوطن وأماكن اللجوء. كما يتوجب إعادة الاعتبار لمكانة حق العودة في النضال التحرري الفلسطيني، والاستفادة من تجربة مسيرات العودة، ووضع خطط لتفعيل الحراكات الشعبية دفاعاً عن حق العودة وممارسته في الضفة وأراضي 48 والشتات، وحماية ودعم الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين في الشتات، مع مراعاة خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية.

- دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين، والتصدي لمخططات سلخ أجزاء من منطقة المثلث. ويتطلب ذلك اعتماد إستراتيجية واضحة تقوم على أن معالجة أوضاعهم ومشكلاتهم ليست شأنا إسرائيليا، كما لا ينبغي التعامل معهم بصفتهم مخزونا احتياطيا لدعم إستراتيجية فلسطينية تقودها منظمة التحرير دون أن يكونوا جزءا أصيلا في بلورتها وتنفيذها. لذلك، فإن تحقيق أهداف الفلسطينيين في أراضي 48 ينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية للمشروع الوطني التحرري، وأن يكونوا شريكا أساسيا في إعادة بنائه، وفي إستراتيجية الكفاح لإحباط رؤية ترامب–نتنياهو، مع تبني مبدأ تعزيز الروابط المشتركة وبناء الأطر الثقافية والاقتصادية المشتركة بين الفلسطينيين في نطاق فلسطين التاريخية، وبينهم وبين الفلسطينيين في بلدان اللجوء.

- العمل على تدويل قضية الأسرى في سجون الاحتلال، برفعها إلى مختلف المحافل الدولية، بما يكفل وقف الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى، وإنهاء الاعتقال الإداري، والإفراج عن الأسيرات والأطفال، على طريق تحرير جميع الأسرى.

- إعادة الاعتبار للعلاقات مع الشعوب العربية والإسلامية وقواها الوطنية والديمقراطية والتقدمية، وتفعيل أشكال التضامن الشعبي العربي والإسلامي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

- تشكيل جبهة وطنية عربية إسلامية تحررية دولية من المناصرين للقضية والحقوق الفلسطينية، تعمل على إسقاط رؤية ترامب–نتنياهو، وتساعد الفلسطينيين على الكفاح لتغيير موازين القوى، بما يسمح بتحقيق أهدافهم وحقوقهم وطموحاتهم الوطنية.

- توسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع بكافة أشكاله، وحل لجنة التواصل وإعادة تشكيلها على أسس جديدة تضمن بناء جبهة مع الأفراد والقوى المناهضة للاستعمار الاستيطاني والاحتلال والضم والتهجير والعنصرية، وإصدار قانون يجرم العمل والتعامل والتجارة والاستثمار في المستوطنات الاستعمارية.
- اعتماد خطاب سياسي وإعلامي قائم على القيم الإنسانية ومنسجم مع متطلبات مجابهة مخاطر محاولات تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وموجه إلى تعزيز العلاقات مع الأحزاب والمؤسسات المدنية والحقوقية في مختلف دول العالم، ووضع خطة فعالة لتوسيع تعاطف الرأي العام الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية انطلاقاً من مفهوم تدويل الصراع، واعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاكم الدولية انطلاقاً من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية والاستمرار في ملاحقة ومحاسبة إسرائيل وقادتها على جرائمهم المستمرة، وبخاصة في محكمة الجنايات الدولية.

- النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أي من المحاور العربية والإقليمية والدولية، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية بصفتها قضية جامعة، واعتماد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وغير العربية، وتحصين الجبهة الفلسطينية من التدخلات الخارجية.

- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم المواطنة، وضمان الحريات وحقوق الإنسان، وترسيخ قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.

- إجراء انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إجراء انتخابات موحدة لجميع الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبما يضمن ترسيخ إجراء الانتخابات لتجديد خلايا المجتمع والقيادات بشكل دوري ومنتظم.

- تشكيل فريق من الخبراء لدراسة مسألة ترسيم حدود دولة فلسطين، المعترف بها بصفة مراقب في الأمم المتحدة، التي تحظى باعترافات ثنائية عربية ودولية واسعة، مع كل من الأردن ومصر، وذلك لقطع الطريق على أي مشاريع لضم الأغوار ومنطقة شمال البحر الميت، أو ترسيخ انفصال قطاع غزة.

- تشكيل فريق من الخبراء والقانونيين لوضع خطة للدفاع عن حقوق دولة فلسطين السيادية في مياهها الإقليمية، وكذلك الحدود المائية الفلسطينية في البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة فيما يخص النفط والغاز ومساحات الصيد.

خاتمة: آليات مباشرة

إن التصدي للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية في ضوء الشروع بتنفيذ رؤية ترامب–نتنياهو تبقي المهمة الأولى الملقاة على عاتق كل الوطنيين الفلسطينيين، الأمر الذي يملي على الجميع، كل من موقعه وقدراته، العمل لتوفير المتطلبات والآليات اللازمة لضمان إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني من خلال تبني صانعي القرار الرسمي والوطني للخطوات والسياسات المذكورة أعلاه.

والبداية لا بد أن تكون في توفير مقومات الصمود والتواجد البشري للشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وإبقاء القضية الفلسطينية حية، وتقليل الأضرار والخسائر، والحفاظ على ما تبقى من مكتسبات والبناء والمراكمة عليها.

ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك ما يأتي:

- تشكيل فريق وطني (بشكل رسمي إن أمكن، أو غير رسمي بمبادرات شعبية) يضم خبراء في مختلف المجالات وأكاديميين وسياسيين وناشطين من الجنسين والشباب، في فلسطين التاريخية والشتات، لإعداد خطة عمل شاملة للنهوض الوطني، يتم إشراك مختلف القطاعات والفئات في مناقشتها في الوطن والشتات، وتوفير منابر نقاش حولها في مختلف التجمعات الفلسطينية، كما تقدم إلى المعنيين بعملية صنع القرار.

- العمل من أجل بناء رأي عام وطني وشعبي يضم كل من يؤمن بضرورة اعتماد خطة وطنية شاملة للنهوض الوطني، بحيث يشكل حاضنة للرؤية والسياسات التي تقترحها هذه الورقة. ولتحقيق هذه الغاية، يجدر أن تتضافر الجهود من قبل مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، لتنظيم فعاليات ومبادرات وحراكات ومؤتمرات محلية ووطنية في مختلف التجمعات الفلسطينية، باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي يضغط باتجاه شق مسار قادر على إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.